قضايا سياسية

اسم المقال: النظرية النسوية في العلاقات الدولية وأثرها في السياسات الخارجية: السويد إنموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. عماد مؤيد جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1485
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظرية النسوية في العلاقات الدولية وأثرها في السياسات الخارجية: السويد إنموذجاً

Feminist theory in IR and its Impact upon Foreign Policies: Case Study of Sweden

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم *

Assistant Professor Dr. Emad Moayed Jassim

الملخص

مثلت "النظرية النسوية"، التي بدأ ظهورها في عقد التسعينيات من القرن الماضي، إضافة معرفية في حقل العلاقات الدولية إلى جوار ما قدمته نظريات الواقعية والليبرالية من تفسيرات لطبيعة التعقيد الموجود في السياسة الدولية، رغم انها أخذت منظوراً استثنائياً في التحليل والتنظير لهذا التعقيد وللأسباب الكامنة وراء ظاهرة الصراع والحروب. ولم تكتفي النظرية بالدفاع عن فكرة إن إهمال دور المرأة في صنع القرار يجعل من الصراعات تغلب على العلاقات بين الأمم والشعوب، بل أبدت جانباً إيجابياً آخر لهذه المشاركة يتمثل في إنعكاساته على التنمية والرفاه الاقتصادي. وبالتالي أصبحت "المساواة الجندرية" هدفاً للكثير من السياسات المحلية فضلاً عن أنه بات هدفاً للسياسة الخارجية لبعض الدول. ومع ذلك تبقى القوة والمصلحة والبنى المؤسساتية التقليدية العائق الأكبر أمام التوسع في تطبيقات هذه النظرية.

الكلمات المفتاحية: النظرية النسوية، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، السياسة الخارجية النسوية للسويد.

Abstract

The "feminist theory", which began to appear in the 1990s, represented an addition to knowledge in the field of international relations alongside the explanations provided by the theories of realism and liberalism of the nature of the complexity that exists in international politics, although it took an exceptional perspective in the analysis and theorizing of this complexity and the underlying causes Behind the phenomenon of conflict and wars. The theory was not satisfied with defending the idea that neglecting the role of women in

* تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

lmad.m.j@uodiyala.edu.iq

decision-making makes conflicts dominate the relations between nations and peoples, but also showed another positive aspect of this participation represented in its reflection on development and economic well-being. Consequently, "gender equality" has become a goal of many domestic policies, as well as a goal of some countries' foreign policy. However, power, interest, and traditional institutional structures remain the biggest obstacle to the expansion of the applications of this theory.

Key words; Feminist Theory, International Relation, Foreign Policy, Swedish Feminist Foreign Policy.

المقدمة.

حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، سيطرت الواقعية والليبرالية، كنظريات تفسيرية، على الحقل الأكاديمي المعني بدراسة العلاقات الدولية، ورغم ان كل واحدة منهما إمتلكت فرضياتها الأساسية، التي تبدو في بعض الأحيان متضاربة إزاء بعضها، بخصوص دور الدولة وحالة الفوضى التي تسيطر على النظام الدولي وعلاقة التبادل التجاري والقيم الديمقراطية بالسلام والتعاون، إلا تأثيرهما كان طاغياً من حيث أن التحليلات والشروح لجميع الظواهر الدولية لم تكن تغادر الحدود الخاصة بهما.

ومثلما أحدث إنهيار المنظومة السوفيتية تغييراً جيوسياسياً لا يمكن السيطرة على أثاره، كان أيضاً سبباً في بروز نظريات جديدة في العلاقات الدولية وجدت لها مكانة مرموقة في الدراسات الاكاديمية في ظل عجز النظريات التقليدية عن الإحاطية تفسيرياً وتنظيرياً بالتحولات الكبرى التي بات يشهدها العالم. وكانت النظرية النسوية (Feminism) إحدى هذه النظريات التي إنتشرت في الحقل الأكاديمي الأنجلو-ساكسوني ووجدت لنفسها قبولاً متزايداً سيما بعد ميل العديد من دعاتها إلى إجراء دراسات حول علاقة النساء بالسياسة الدولية من زاوية التأثير الذي تحدثه النساء في مجالات الأمن والإقتصاد والتعليم. وكان الطابع السائد لهذه الدراسات هو التجريبية القائمة على الدلالات الإحصائية التي أرادوا بها تقديم وجود براهين علمية لعلاقة سببة لا يمكن دحضها من وجهة نظر فلسفية أو تاريخية، وهو ما زاد من قوة وصلابة الفرضيات التي قدمتها هذه النظرية.

ومثلما ان النظريات التقليدية أوجدت سياسات ارتبطت باسمها كناية عن إن هذه السياسات إنما تعكس التطبيق العملي لفروض تلك النظريات التقليدية، كذلك ظهرت السياسات النسوية وتحديداً "السياسة الخارجية النسوية" كممارسة عملية لما تفترضه النظرية.

مشكلة البحث: على عكس المدارس التقليدية: الواقعية والليبرالية التي تتعامل مع العالم كما هو قائم، تفترض النظرية النسوية، جزئياً، أنه بالإمكان تغيير سياسات القوة في النظام الدولي في حال تم تعزيز دور المرأة ومشاركتها في مجال السياسة والاقتصاد وحتى قطاع الأمن وبما يعمل على إستدامة السلم. بما يعني أن النظرية تبحث في "عما يجب أن يكون عليه العالم" وليس عن ما هو قائم حالياً. على هذا الأساس، تتمثل المشكلة البحثية في محاولة الإجابة على سؤال مركزي: كيف يمكن لدور المرأة ان يُحدث تغييراً في السلوك السياسي للدولة؟ وهل أن تبني سياسة خارجية "معيارية" يُسهم حقاً في تحقيق المصالح الوطنية للدولة حتى وإن كانت الدول الأخرى ما تزال تتمسك بالمنظور الواقعي في رؤيتها للعلاقات الدولية؟

فرضية البحث: يفترض البحث تفسيراً أولياً: "إن تبني السياسة الخارجية النسوية هو نتيجة التأثر بالقيم المعيارية التي حملتها النظرية النسوية في تفسيرها للعلاقات الدولية وما احدثته من تغيير ثقافي ومؤسساتي بسبب منظورها الأيديولوجي الذي يركز على معايير أخلاقية مثل تعزيز "المساواة الجندرية"، وأن تراجع السياسة النسوية عن مركز الأهتمام نتيجة تغير القيادات السياسية قد يكون مؤثر ضعيف في حال ترسخ الثقافة المؤسساتية "بالمساواة الجندرية"، وأن المؤثر الأكبر هو بنى النظام الدولي القائمة على سياسات القوة والمصلحة والذي يكون مُقيداً حقيقياً للاستمرار بتبني هذه السياسة، أو مانعاً لتحقيقها بشكل كامل".

وهذا يعني أنه حتى مع وجود حكومات أخذت على عاتقها قضية "السياسة الخارجية النسوية" كإهتمام مركزي، إلا أن طبيعة النظام الدولي وتوزيع القوة والمصلحة قد يحتم على هذه الدول تبني سياسات أقرب ما تكون للواقعية منها لمثالية السياسة النسوية.

منهجية البحث: تم إستخدام المنهج الاستنباطي "الاستدلالي" القائم على أساس دراسة الظاهرة من العام إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء. إذ تم دراسة التعميمات الخاصة بالنظرية النسوية في العلاقات الدولية، إنطلاقاً من المسلمات والمعارف العامة، ومن ثم الانتقال الى دراسة الجزء المتمثل بالتطبيق الفعلي لهذه السياسة من قبل دول معينة طبقاً للفرضيات التي وضعتها النظرية. وتم إختيار السويد باعتبارها دراسة حالة لإكتشاف مدى صلاحية هذه النظرية لتطبيقها في العلاقات الدولية، وبالتالي إن النتائج التي توصلنا إليها وأهمها المعوقات التي تعترض تنفيذ "السياسة الخارجية النسوية" للسويد، يمكن

تعميمها أيضاً على الحالات المشابهة، وهو ما يقدم لنا فائدة أكاديمية بالتعرف على المعوقات والقيود التي تعيق تطبيق "النظرية النسوية" بشكل عام.

هيكلية البحث: إنقسم البحث إلى ثلاث محاور، أولاً، يبحث في الإطار المفاهيمي (للنسوية) والدراسات التجريبية المعززة لمكانة النظرية، وثانياً، سيناقش الدوافع وراء تبني السويد للمقاربة "النسوية" في السياسة الخارجية. وثالثاً يعنى بتقييم الأثر للسياسة الخارجية النسوية السويدية من خلال التركيز على القيود وهما قيد التقدم النسبي الذي تم إحرازه في المساواة الجندرية وقيد الواقعية.

أولاً: الإطار المفاهيمي (للنسوية) والدراسات التجريبية المعززة لمكانة النظرية

1. ظهور "النظرية النسوية" كمدخل لدراسة العلاقات الدولية.

قبل ان يشاع استخدام مصطلح "السياسة النسوية – Feminist Policy" في الادبيات السياسية، ظهرت قبل ذلك (النسوية –Feminism) في النظم الديمقراطية الغربية، كحركة سياسية مستوحاة من الإيمان بالمساواة الأساسية بين الرجل والمرأة وملتزمة بالقضاء على المظالم القائمة على النوع الاجتماعي. وقد تبنت الحركة في بداية ظهورها مجموعة واسعة من الاستراتيجيات بما في ذلك حملات تقديم الالتماسات، والتعبئة الشعبية، والمظاهرات العامة، وكسب التأييد، والاعتراف الدستوري، والتقاضي، والعصيان المدني، وحملات المناصب الانتخابية، والعمل داخل المكاتب التشريعية والقضائية والبيروقراطية لزيادة الوعي بعدم المساواة بين الجنسين بهدف تصحيح الوضع غير المتوازن ([1]).

لكن هذه "النسوية" التي ركزت في مراحل نموها الأولى على الإعتراف بالمساواة بين الجنسين والتي تمكن النساء من الحصول على فرص عمل وإجور عادلة أسوة بالرجال والاخذ بنظر الاعتبار طبيعة النوع الاجتماعي في النظر الى القضايا الإجتماعية والسياسية، تحولت الى إنموذج معرفي لفهم وتحليل حقل السياسة الدولية من منظور "جندري"، مثلما أُستخدمت كأحد أدوات تحليل المجتمع المحلي،

1 – ظهرت الحركة النسوية، وكان يطلق عليها أيضاً حركة حقوق المرأة وحركة تحرير المرأة (Women Liberation Movement) في الستينيات من القرن الماضي، وكانت هذه الحركة مدفوعة بالسعي لتحقيق مطالب إجتماعية. إذ كانت عدم المساواة بين الجنسين في القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والممتلكات والضرائب والاقتراع والمواطنة والتعليم وفرص العمل، عنصراً أساسياً لموجة الانتقادات التي حملتها الحركة النسوية في أوروبا وكندا والولايات المتحدة، للمزيد أنظر:

Mary Hawkesworth, Policy Studies within a Feminist Frame, *Policy Sciences Journal*, Netherland, Volume 27, No. 2/3, 1994, p 97.

ولتأخذ مكانها بين النظريات المفسرة للعلاقات الدولية. فخلال العقود الستة التي سبقت إنهيار المنظومة الإشتراكية، سيطرت المدراس الواقعية والليبرالية على الحقل التفسيري لسلوك الدول والمفاهيم ذات الصلة التي تدور حول الفوضى والعنف والقوة والتعاون والامن، وعلى الرغم من أن الواقعية (Realism) ظلت هي النهج النظري المهيمن بشكل ساحق، لم تبدأ المناهج النظرية الأخرى في اكتساب بعض الزخم حتى ثمانينيات القرن الماضي وظهور فترة ما بعد الحرب الباردة. إذ بعد سقوط جدار برلين، كان هناك شيء من الانفجار في الأساليب النظرية في العلاقات الدولية، وبدأت نظريات جديدة تأخذ مكاناً لها وسط النظريات التقليدية مثل: النظرية النقدية (critical theory)، ما بعد الحداثة (postmodernism)، ما بعد البنيوية (poststructuralism)، النسوية (Feminism)، والبنائية (constructivism). على هذا النحو، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة بدت وكأنها لحظة سياسية وفكرية مناسبة بشكل واضح يمكن أن تعطي الفرصة لنظرية جديدة مثل "النسوية" لأن تقدم فرضياتها الخاصة بالتحليل، وأن تركز في منهجها على وجهة النظر الجندرية وان تستعين بالدراسات التجريبية وطرائق ما بعد الحداثة لإكتساب المعرفة. وبدا أن هذه المدرسة او النظرية أخذت تغزو الحقل الأكاديمي سيما بعد ان واجهت الواقعية تحدياً تمثل في فشلها النظري في أنَّ تتوقع ليس إنهيار الاتحاد السوفيتي، بل الطريقة التي أنهى بها نفسه، وبما يتعارض مع طروحات هذه النظرية أصلاً، وعلى حد قول (كريستين سيلفستر –Sylvester) "قلة من الواقعيين من أي نوع كانوا سيقولون إن الدول تخرج طواعية عن أعمالها وتفكك سلطاتها الإقليمية....هذا ما فعله الاتحاد السوفيتي" ([1]).

بهذا المعنى، أدت سرعة التغييرات في عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى تحدي الكثيرين للفهم الأكاديمي للسياسة الدولية مع تركيز الانتباه على قيود العلاقات الدولية. وعلى ما يبدو، إن الضعف النظري للعلاقات الدولية مترافقاً مع تطورات النظام العالمي قد مهد الطريق للتدخل النظري والتجريبي من قبل مجموعة من العلماء الذين استهلوا "عقد زعزعة الاستقرار" في نهاية الثمانينيات لوضع "النسوية" في مركز الصدارة من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل الموجهة لجمهور العلاقات الدولية في العواصم الغربية مثل لندن وبوسطن ولوس أنجلوس، ما أدى لولادة قسم "الدراسات النسوية والجنسانية Sexuality"

1 – Christine Sylvester, Feminist International Relations: An Unfinished Journey, Cambridge University Press, UK, 2002, p 7.

برابطة الدراسات الدولية (ISA)*، و"مجموعة النوع الاجتماعي والعلاقات الدولية" في جمعية الدراسات الدولية البريطانية (BISA) ([1])، لتبدأ برامج أكاديمية تُعنى بدراسة المرأة والجندر و"النسوية" بالظهور في الجامعات العالمية ([2])، فضلاً عن أن تدريس العلاقات الدولية أخذ ينحو بإتجاه تضمين مناهج "النسوية والجنسانية" في برنامجه الأكاديمي، على الأقل في المشهد التعليمي الأنجلو- أمريكي.

كان ظهور كتاب (سينثيا إنلوي – Cynthia Enloe) عام 1989 المعنون (موز وشواطئ وقواعد عسكرية – Bananas, Beaches and Bases) ([3])، علامة فارقة في الإسلوب التحليلي للسياسة الدولية بإتخاذه المرأة نقطة إنطلاق في تقديم رؤية مغايرة، ورغم أنه لم يكن كتاباً أكاديمياً، إلا أنه أسهم في إعطاء معنى وحس نسوي في تفسير السياسة الدولية، مثلما أحدث ثورة في كيفية فهم العلماء والناشطين للصراع السياسي والنزعة العسكرية. فبعيداً عن الأدوار التي تبدو محدودة على ما يبدو بالنسبة للمرأة، كشفت الكاتبة عن رؤى أساسية في عالم السياسة والاقتصاد الدولي المعقد والمتعدد الطبقات من خلال تناولها لموضوعات السياحة والقومية والعسكرة والإستهلاك والدبلوماسية والعمل المنزلي، بهدف إعادة

* رابطة الدراسات الدولية (International Studies Association) هي جمعية مهنية للباحثين والمختصين وطلاب الدراسات العليا في مجال الدراسات الدولية. تأسست عام 1959 ومقرها في جامعة (Connecticut) في الولايات المتحدة، وتضم الآن أكثر من 7000 عضو في 110 دولة وهي تعد من أكثر الجمعيات العلمية احتراماً وشهرة في هذا المجال، وتصدر عنها مجلات مرموقة في حقل الدراسات الدولية مثل: (International Studies Quarterly)، (International Studies Review)، (International Studies Perspective)، (Foreign Policy Analysis)، (Journal of Global Security Studies)، وغيرها. للمزيد يمكن الرجوع إلى موقعها الرسمي على الرابط التالي:

https://www.isanet.org/ISA/About-ISA.

1 – https://www.bisa.ac.uk/.

2 – حالياً يوجد ما يزيد عن (300) برنامج اكاديمي متخصص بدراسة النسوية والمرأة في جامعات العالم وأغلبها يكون تحت اسم (Women and Gender Studies)، للمزيد يمكن الرجوع الى الرابط التالي:

https://userpages.umbc.edu/~korenman/wmst/programs.html

3 – يعد الكتاب أحد أهم الكتب النسوية حول العلاقات الدولية. إذ تخلت (Enloe) عن النهج التحليلي الضيق للعلاقات الدولية لصالح تبني منهجية نسوية أرادت بها تفكيك مجموعة تساؤلات محيرة مثل: كيف ترتبط حياة المرأة والسياسة بشكل متأصل ووثيق، وكيف أن معاناة النساء في دول شتى تُرد في جزء كبير منها إلى سياسات (ذكورية) دولية. وباستخدام هذه المنهجية، ألقت (Enloe) الضوء على التعقيد الموجود في العلاقات الدولية بتبني منظور "جنساني" يربط المحلي والعالمي بطريقة جديدة وديناميكية، مع التشكيك المستمر بهياكل السلطة القائمة على "التمييز الجندري" والعرق والطبقة، وغلبة (الذكورة)، كنوع إجتماعي وسلوك في إنتاج سياسات تكون المرأة في كثير من الأحيان ضحية لها. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Cynthia H. Enloe, Bananas, Beaches & Bases: Making Feminist Sense of International Politics, Second Edition, University of California Press, USA, 2014.

تكوين الفهم الجماعي للمرأة كجهات عالمية فاعلة بديلاً عن الصورة النمطية التقليدية للنساء كأهداف مؤقتة أو كائنات للسياسة أو قطع في لعبة سياسية أكبر.

كان للكتاب اعلاه، تأثير من زاوية إعادة فهم العلاقات الدولية من منظر "جندري" والتركيز على الدور المحتمل الذي يمكن ان تؤديه النساء في التقليل من الصراعات الدولية والحروب وإقامة السلام، وإن عدم منح الاعتبار الكافي للدور النسوي، سواء في صنع السياسات أو عدم تضمينهن كهدف للسياسة، يمكن أنَّ تنتج عنه هذه المظاهر العنيفة في السياسة الدولية. ولم تعد "النسوية" بهذا المعنى المتغير، مجرد إهتمام بالتركيز على الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة في مجتمعاتهن بقدر ما باتت وجهة نظر متنامية تروج لفكرة أن المساواة وزيادة إشراك النساء في الحياة السياسية والاقتصادية وتمكينهن من أجل تولي أدوار رئيسة ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والسلم الاهلي.

بتعبير آخر، سعت "النظرية النسوية" إلى تحدي هياكل السلطة القائمة على النوع الاجتماعي وإحداث تغيير ثقافي للتغلب على الخطاب الأمني القائم على الإنحياز لنوع إجتماعي محدد والمرتكز أساساً على دور الذكور والذي تنظر إليه النسوية باعتباره يحد بطبيعته من خيارات السياسة. إذ اعتبرت النظرية أن تمثيل المرأة لا يزال ضعيفاً في عالم السياسة الخارجية والأمن والدفاع والقضايا النووية، باعتبار أن هذا المجال أُشتهر منذ فترة طويلة بغياب الأصوات النسائية فيه.

ولعل من أهم الخطوات التي أُتخذت في الإطار الدولي لدعم "النسوية"، هو ما أقدمت عليه الأمم المتحدة في عام 1995، عندما وقعت إعلاناً في بكين جعل المساواة بين الجنسين رسمياً أولوية عالمية ([1])، وهو ما أسهم فعلاً في دفع "النسوية" من الخطوط الجانبية للإهتمام إلى مركز الصدارة وتوسيع منظور الرؤية للتركيز على النساء ليس بطريقة منعزلة ولكن كجزء من أنظمة غير متكافئة. وعليه باتت "السياسة النسوية" بمثابة التطبيق الأبرز لهذا المنظور الأممي، والذي يستند إلى مجموعة متنامية من الأبحاث الأكاديمية تُركز على فكرة رئيسة تم إثباتها بالبحث التجريبي، نوعاً ما، وهي تشير إلى " أن زيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة يمكن أن تؤدي إلى عالم أكثر ثراءً وسلاماً"، كإعتراف رسمي بوجود علاقة مباشرة بين المساواة بين الجنسين وتحقق الإزدهار الإقتصادي والأمن القومي للدول.

وباتت المرأة لأول مرة على جدول أعمال مجلس الأمن في عام 2000، مع إعتماد قرار مجلس الأمن رقم (1325) بشأن المرأة والسلام والأمن (Women, Peace and Security)، وهذا كان بمثابة أول

1 – Beijing Declaration and Platform for Action: The Fourth World Conference on Women, Having met in Beijing from 4 to 15 September 1995, At: https://bit.ly/3m6eakh.

إعتراف رسمي دولي بالعلاقة الوطيدة التي تربط ما بين المرأة والسياسة الدولية، او بشكل أكثر تحديداً علاقة المرأة بالأمن وبناء السلام بالنظر إلى تأثير الصراع والحروب على المرأة. وأن قرار مجلس الأمن أقر بأن زيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جهود صنع السلام ومنع نشوب النزاعات يعد أولوية رئيسية حسب أجندة الأمم المتحدة، وهو ما كان نقطة البداية لإطلاق العديد من الإلتزامات والمبادرات العالمية والإقليمية الهادفة إلى تضمين النوع الاجتماعي في جهود السلام وحل النزاعات، سيما بعد أن بات قسم الشؤون السياسية وبناء السلام (DPPA) في الأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولاً عن تنفيذ الالتزامات الواردة في القرار المذكور. وتكون القرار (1325) من أربع ركائز: 1. دور المرأة في منع الصراع، 2. مشاركة المرأة في بناء السلام، 3. حماية حقوق النساء والفتيات أثناء النزاع وبعده، 4. الاحتياجات الخاصة للمرأة أثناء العودة إلى الوطن وإعادة التوطين. بعدها، تم تبني ثمانية قرارات لاحقة ذات صلة بسياسة تنفيذ هذا القرار الأممي والتي باتت تعرف إختصاراً بالـ(WPS)، وجميعها تتعامل باختصار مع الحاجة إلى مشاركة المرأة النشطة والفعالة في صنع السلام وبناء السلام، والتركيز على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له باعتباره يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مع سعيها لضمان دمج القضايا ووجهات النظر ذات الصلة بالنوع الاجتماعي في جميع أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز الوقاية الشاملة من النزاعات والوساطة وبناء السلام ([1]).

ومع هذا الدعم الدولي الذي تلقته قضايا المرأة والأمن والسلام، ظهرت "السياسة الخارجية النسوية Feminist Foreign Policy–" في الدول الغربية، كإنعكاس لتوسع لهذا الاهتمام الأممي، وكدعامة إضافية يمكن أن تساعد في (جندرة) الكثير من القضايا في العالم المتقدم والنامي على حد سواء. ورغم اختلاف التفسيرات حول ما يشكل "سياسة خارجية نسوية"، إلا إنها تستند على الاعتراف بأن النساء والرجال يختبرون الصراع والحرب بشكل مختلف، بمعنى أنه حسب الأدوار التي يؤديها كل من الرجال والنساء ومواقفهم المختلفة في المجتمع، فإنهم يواجهون عواقب مختلفة من الحرب ويساهمون أيضاً بشكل مختلف في بناء السلام. وبالتالي يفترض هذا النوع من السياسة الخارجية إن للنساء دور حيوي في إرساء الاستقرار وتحقيق الأمن، على النقيض تماماً من المقاربات التقليدية للسياسة الخارجية والأمنية التي هي في جوهرها عمياء تجاه النوع الاجتماعي ولا تأخذ هذه الاختلافات "الجندرية" في الاعتبار على أي نطاق حقيقي. بمعنى آخر، إنه بدلاً من أخذ النساء في الاعتبار كفكرة لاحقة، فإن هذا النهج السياسي يضع

1 – UN DPPA Women, Peace and Security Policy, United Nations, June 2019, At: https://dppa.un.org/sites/default/files/190604_dppa_wps_policy_-_final.pdf.

النوع الاجتماعي في كل ما تتخذه حكومة بلد ما على كل المستويات، من التمثيل في صفوفه في الداخل وتمثيله في السفارات حول العالم إلى تخصيص تبرعات المساعدات الخارجية ([1]).

بهذا المعنى، يُمكن أنّ نفهم، أنّ "السياسة الخارجية النسوية" تعني في جوهرها الإجراءات التي تتبناها الحكومة في إطار تعاملاتها الخارجية، والتي تهدف إلى أن تضع النساء والفتيات في قلب كل قرار دبلوماسي تقريباً، بأقصى ما يمكن، وهدفها هو "تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم". وليس المقصود بهذه الإجراءات أن تتولى النساء وظائف هامة في مراكز صنع القرار وتضطلع بأدوار رئيسة في قضايا حل النزاعات وإحلال السلام فحسب، بقدر ما تهدف أيضاً أن تكون القرارات والسلوكيات الصادرة عن حكومات الدول موجهة لردم الهوة بين الجنسين وتحقيق المساواة وتعزيز وضع النساء وتمكين المرأة من خلال برامج مخصصة لبناء القدرات وتطوير المهارات وتعزيز الإمكانات. بشكل مختصر تعني "السياسة الخارجية النسوية" إحداث تحول أساسي في هياكل السياسة الخارجية والأولويات والوسائل، وأن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين أولوية في السياسة الخارجية للدولة.

إن الحجة الدفاعية التي تلتزم بها "السياسة النسوية" قائمة على حقيقة أن النساء يشكلن نصف المجتمع البشري، وبالتالي يُفترض أن تكن لهن مشاركة في السلطة وصنع القرار بنسبة النصف، فالمرأة، حسب فرضيات هذه النظرية، تتحمل العبأ الأكبر لقرارات الحرب التي يتخذها الذكور دون أن يكون لها دور يُذكر في هذه القرارات وحتى في مرحلة السلام، لهذا السبب تستهدف السياسة النسوية بهذا المعنى التعرف على هياكل التمييز المؤسساتية الموجودة والتي تخلوا من دور المرأة وتسميتها وتفكيكها, وأحد أكثر أشكال التمييز وضوحاً هو عدم وجود المرأة في مناصب السياسة الخارجية.

2. الدراسات التجريبية ودورها في تعزيز مكانة "النظرية النسوية".

لسنوات طويلة، تعاملت الحكومات مع عدم المساواة بين الجنسين على أنها قضية منفصلة وغير مرتبطة بالعناصر "الصلبة" الكبيرة في السياسة والاقتصاد أو الأمن القومي. بدلاً من ذلك، تم اعتبار الدعوة الهادئة للمساواة ما بين الجنسين جزءاً كبيراً من الدبلوماسية "الناعمة"، لا سيما في عقد السبعينيات، عندما بدأ رؤساء الدول والأكاديمين والمؤسسات العالمية مثل البنك الدولي والمنظمات غير الربحية في استثمار أموال التنمية والمساعدات في مبادرات تستهدف النساء، مثل التمويل الصغير

1 – Alisha Haridasani Gupta, What Do Sweden and Mexico Have in Common? A Feminist Foreign Policy, *The New York Times*, July 21, 2020, At: https://nyti.ms/3E9sLBY

والقروض الصغيرة للنساء والفتيات. وفي أوائل التسعينيات، بدأت الأمم المتحدة والبنك الدولي في إدراك المورد المحتمل الذي تمثله النساء وأهمية تسخير إمكاناتهن، إذ كتب (لورنس سمرز – Lawrence Summers) عندما كان كبير الاقتصاديين في البنك الدولي: " قد يكون الاستثمار في تعليم الفتيات أعلى استثمار متاح في العالم النامي عائداً "، ما دفع المؤسسات الدولية مثل "مركز التنمية العالمي" (CGD) بدعم مشروعات ومبادرات قائمة على إعتبار النساء والفتيات هن محور التنمية في القضاء على الجوع والتخلف ([1]).

من منظور جندري، أظهرت الدراسات أن تعليم النساء والفتيات هو استثمار مفيد ينعكس إيجاباً على تحسين الصحة والأمن الغذائي ورفاهية الأسرة، وتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، ويسمح بخلق مسارات للخروج من الفقر في المجتمعات النامية ([2]). وخلص بنك (جولدمان ساكس) في تقرير إقتصادي صدر عام 2008 إلى أن "عدم المساواة بين الجنسين يضر بالنمو الاقتصادي، وأن البلدان النامية لها القدرة على تحسين أدائها الاقتصادي من خلال دعم تعليم الفتيات والنساء" ([3]).

وتم تعزيز هذا الافتراض بقوة من خلال الأبحاث اللاحقة التي برهنت على أن المساواة بين الجنسين تُسهم بأثر كبير في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية للبلد، على سبيل المثال توصلت دراسة وضعتها (مؤسسة ماكينزي –McKinsey & Company) عام 2015 إلى أن تمكين النساء في القوة العاملة وإستثمار إمكاناتهن المتاحة ضمن الحد المعقول القابل للتحقيق يمكن أن يضيف للإقتصاد العالمي زيادة في الناتج الإجمالي مقدارها 12 تريليون دولار بحلول العام 2025، وفي حال الاستثمار

1 – Nicholas D. Kristof and Sheryl Wu Dunn, Half the Sky: Turning Oppression into Opportunity for Women Worldwide, Afred A. Knopf, New York, 2009, p xx.

2 – Barbara Herz and Gene B. Sperling, What Works in Girls' Education: Evidence and Policies from the Developing World, *Council on Foreign Relations*, Washington D.C, 2004, p 3.

3 – من النتائج التي توصل إليها تقرير (Goldman Sachs) إن زيادة الاستثمارات في تعليم الإناث في بلدان مجموعة (Bric) آنذاك وهي (البرازيل، الهند، روسيا والصين) وبلدان مجموعة (N-11) (Next Eleven) وهي:(بنغلاديش، مصر، أندونيسيا، إيران، كوريا الجنوبية، المكسيك، نيجيريا، الباكستان، الفلبين، تركيا وفيتنام)، يمكن أن تؤدي إلى رفع اتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.2٪ سنوياً. وأن تضييق الفجوة بين الجنسين في التوظيف – وهي إحدى النتائج المحتملة لتوسيع تعليم الإناث– يمكن أن يرفع دخل الفرد بنسبة تصل إلى 14٪ بحلول عام 2020، وما يصل إلى 20٪ بحلول عام 2030، للمزيد راجع:
Sandra Lawson, Women Hold Up Half the Sky, Goldman Sachs Economic Research: *global Economic Paper*, No (164), March 4, 2008, At: https://bit.ly/3Bd2lNE

الكامل للقدرات يمكن أن تكون الزيادة في الناتج العالمي بمقدار 28 تريليون دولار لنفس العام ([1]). ويبدو أن التركيز على التعليم بات هدفاً سامياً بالنسبة للمنظمات والجهود الدولية بدليل أنه ورد في الهدف الخامس ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2030) التي تبنتها دول العالم في أيلول 2015 بالإشارة الحرفية إلى "أن تمكين النساء والفتيات يساعد في النمو الاقتصادي والتنمية" ([2]).

ومثلما أن هذه الدراسات التجريبية برهنت على وجود علاقة بين ضعف الأداء الاقتصادي للمجتمع وقلة التعليم، للإناث تحديداً، بينت دراسات أخرى وجود علاقة سببية بين ضعف التعليم، أيضاً بالنسبة للإناث، وتزايد العنف أو الارهاب في مجتمعات معينة، على الرغم من أنَّ الدراسات السابقة لم تتمكن بشكل دقيق من إثبات وجود علاقة بين ضُعف التعليم والإرهاب، أي أن من يشارك وينخرط في أنشطة إرهابية هم من اللامتعلمين، وهو إفتراض بدا عاطفياً في كثير من الأحيان وشجعته طبيعة الطروحات السياسية التي كانت تميل الى الاعتقاد بوجود إرتباط بين المتغيرين سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، إلا ان التحليلات الإحصائية لم تُثبت هذا الشيء.

فمن المعلوم انه بعد احداث 11 سبتمبر 2001، اخذ العديد من صناع القرار والأكاديميين أمثال نائب الرئيس السابق (آل جور) والرئيس (جورج دبليو بوش) و(جوزيف ناي) و(ريتشارد سوكولسكي) و(جوزيف ماكميلان) من جامعة الدفاع الوطني، بالربط ما بين قلة التعليم والإرهاب، بحيث تبنوا بشكل مكثف الدعوة إلى زيادة المساعدة الاقتصادية والمساعدة التعليمية لتجفيف منابع الإرهاب، رغم أنه لم تكن هناك أسباب مؤكدة قوية تعزز الأعتقاد بأن الحد من الفقر أو زيادة التحصيل العلمي من شأنه أن يقلل بشكل ملموس من الإرهاب الدولي، فالعلاقة بين الفقر والتعليم والإرهاب هي علاقة غير مباشرة ومعقدة وربما ضعيفة للغاية.

لهذه الأسباب، قدمت دراسة إجرائية وجهة نظر مغايرة للإطروحة النمطية عن بواعث ودوافع الإرهاب، ودعت إلى عدم النظر إليه على أنه رد مباشر على قلة فرص العمل في السوق أو الجهل، بل لا بد من النظر إليه بشكل أكثر دقة على أنه استجابة للظروف السياسية ومشاعر طويلة الأمد من الإهانة والإحباط التي ليس بالضرورة أن يكون لها علاقة بالاقتصاد. وقدمت الدراسة الادلة التي تشير

1 - Jonathan Woetzel, Anu Madgavkar, Kweilin Ellingrud, Eric Labaye and Others, the Power of Parity: How Advancing Women Equality Can Add $12 Trillion To Global Growth, McKinsey & Company, September 2015, At: https://mck.co/3DL8pi9.

2 - Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, At: https://bit.ly/3bb8jUx

إلى القليل من الارتباط المباشر بين الفقر أو التعليم والمشاركة في العنف. في الواقع، تشير الأدلة المتاحة إلى أنه، مقارنة بالسكان العاديين، فإن أعضاء "الجناح العسكري (لحزب الله) أو (المفجرين الانتحاريين الفلسطينيين) هم على الأقل من المرجح أن يأتوا من عائلات ذات امتيازات اقتصادية ولديهم مستوى تعليمي مرتفع نسبياً. وبالمثل، إن أعضاء (الحركة اليهودية الإسرائيلية السرية) الذين أرهبوا المدنيين الفلسطينيين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كانوا يتمتعون بتعليم جيد ويشغلون مهن تحظى بتقدير كبير" ([1]).

ومع توسع نطاق الدراسات، والرغبة في البرهنة على فرضيات جديدة تتعلق بالمرأة وعدم إقتصار التركيز على أثر تعليم النساء على واقع التنمية، راود الباحثين تساؤلات مُحيرة ومُربكة بخصوص العلاقات السببية التي تربط ما بين الارهاب والعنف وإسباب مثل الفقر والجهل وقلة التعليم وأرادوا اختبارها إحصائياً، وإن كان هناك بعض الإرث الاكاديمي بخصوص هذه العلاقة، كما تمت الإشارة إليه، إلا أن هذا لم يمنع من إجراء دراسات مماثلة من منظور مغاير، وتحديداً المرأة. وعلى عكس الدراسات السابقة التي ربطت ما بين العنف وقلة التعليم، والتي كانت عينة الدراسة فيها من الذكور، ركزت الدراسات المتعلقة بالنساء على أثر تعليم المرأة والفتيات على العنف وحتى العمل الإرهابي. إذ توصلت دراسة (Hansen) إلى وجود علاقة محتملة بين عدد الحوادث الإرهابية التي يرتكبها شعب بلد ما، ومتوسط مستوى التحصيل التعليمي للإناث في تلك الدولة. وباستخدام نموذج توبيت (Tobit Model)* للانحدار الخاضع للرقابة، وجد التحليل أن هناك علاقة عكسية بين تعليم الإناث وحوادث الإرهاب، ورغم أن القوة

---

1 – Alan B. Krueger and Jitka Malečková, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection?, *The Journal of Economic Perspectives*, Volume 17, No. 4 (Autumn, 2003), p 141.

توصلت دراسات نوعية سابقة حول المشاركين في الإرهاب في عدة أماكن مختلفة إلى استنتاجات مشابهة لدراسة (Krueger). على سبيل المثال، دراسة (Russell and Miller) قدمت معلومات ديموغرافية عن أكثر من 350 فرداً شاركوا في أنشطة تنطوي على عنف وإرهاب في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط للفترة (1966 – 1976)، وبناءً على معلومات تم جمعها من عينة مكونة من أفراد ينتمون إلى (18) مجموعة ثورية معروفة بانخراطها في الإرهاب الحضري (Urban Terrorism)، بما في ذلك "الجيش الأحمر" في اليابان، ومجموعة "بادر ماينهوف" في ألمانيا، و"الجيش الجمهوري الأيرلندي" في أيرلندا الشمالية، و"الكتائب الحمراء" في إيطاليا، و"جيش التحرير الشعبي" في تركيا، وجدت دراستهما: " إن الغالبية العظمى من الأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية ككوادر أو قادة هم متعلمين جيداً ". للمزيد راجع:

Charles A. Russel and Bowman H. Miller, Profile of a terrorist, Acquisitions and Analysis Division, Directorate of Counterintelligence Headquarters Air Force Office of Special Investigations, Published online: 09 Jan 2008, pp 27 – 29, At: https://bit.ly/3B3U7qZ

* نموذج (Tobit) أحد النماذج التي تستخدم تقنية (الإنحدار–Regression) لتحليل الإرتباط بين العوامل المستقلة والتابعة عبر تبويب البيانات في فئات وقياس الأثر الذي يحدثه مقدار التغير في العامل المستقل على العامل التابع.

التفسيرية لنتائج الدراسة كانت تبدو متواضعة نسبياً، إلا أن النموذج المفاهيمي يتنبأ بأنه كلما زاد متوسط التحصيل العلمي للإناث في بلد ما، فإن عدد الهجمات الإرهابية التي تنشأ من ذلك البلد يتناقص ([1])، ولعل هذه العلاقة بين المتغيرين، حتى قبل أن يتم إختبارها إحصائياً، كانت جزء من توجه السياسات الغربية، وإن كان الدعم الموجه لزيادة تعليم الإناث والفتيات قد جاء ضمن تصور أنه يسهم في تحقيق المساواة وتمكين النساء كمقدمة لبناء المجتمع المدني والديمقراطية وليس على أساس وجود علاقة قوية بين تعليم الإناث والإرهاب ([2]).

كذلك وجدت دراسة (Hudson) و(Spanvill) أن هناك صلة قوية ومهمة للغاية لا يمكن تجاهلها بين أمن الدولة وأمن المرأة. إذ باستخدام أكبر قاعدة بيانات موجودة حول وضع المرأة في العالم، برهنت الدراسة على "أن أفضل مؤشر على سلمية الدولة، هو ليس مستوى ثروتها أو مستوى ديمقراطيتها أو هويتها العرقية والدينية، بل إن أفضل مؤشر لهدوء الدولة هو كيفية معاملة نسائها، والأكثر من ذلك، أنَّ الديمقراطيات التي تمتاز بمستويات عالية من العنف ضد المرأة تكون غير آمنة وغير مستقرة مثل الأنظمة غير الديمقراطية" ([3])، على إعتبار إن السلوك الديمقراطي هو سلوك عام، بما في ذلك كيفية التعامل مع المرأة، وطغيان العنف المتمثل بإستبعاد وإضطهاد نصف المجتمع يُمكن أن يثلُم تدريجياً الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية.

---

1 – يتنبأ النموذج الإحصائي بأن الزيادة لمدة عام واحد في متوسط تعليم الإناث في بلد ما بمقدار نقطة مئوية واحدة يقلل من احتمال قيام مواطني ذلك البلد بارتكاب عمل إرهابي واحد على الأقل بنسبة 35.5 نقطة مئوية، للمزيد راجع:

Rebecca N. Hansen, Does The Education of Women Affect Terrorism?, A Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University, April 2011, pp 24 – 28, At: https://bit.ly/2XCW3Jq

2 – على سبيل المثال، وللتدليل على سياسات الدفع بإتجاه زيادة التعليم، إن متسلق الجبال الاميركي (جريج مورتنسون – Greg Mortenson) مؤلف كتاب (Three Cups of Tea)، بات معروفاً بنشاطه المتمثل بإطلاق مبادرات لجمع تبرعات لصالح بناء مدارس للفتيات في باكستان وافغانستان، وتمكنت المؤسسة الخيرية التي أنشأها من جمع مبلغ 60 مليون دولار في عام 2009 قال إنها ستخصص لدعم بناء 54 مدرسة في أفغانستان تخدم 28475 طالباً، منهم 21165 فتاة. حتى أن الرئيس (أوباما) تبرع له بمبلغ مائة ألف دولار للمجموعة من عائدات جائزة نوبل التي حصل عليها. وبات كتابه مطلوباً للقراءة بالنسبة للجنود الأمريكيين المتجهين إلى أفغانستان لإفهامهم بدعم جهود التغيير وتحقيق الإستقرار من خلال دعم تعليم الفتيات. للمزيد أنظر:

Dominic Rushe and Jason Burke, Three Cups of Tea author Greg Mortenson in schools fraud row, *The Guardian*, April 18, 2011, At: https://bit.ly/3pv4VfL

3 – Valerie Hudson, Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli and Chad Emmett, Sex and World Peace, Columbia University Press, New York, 2012. P 101.

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي تم تفصيلها في كتاب صدر عام 2012 تحت عنوان "الجنس والسلام العالمي – Sex and World Peace"، تحاكي نتائج باحثين آخرين وجدوا أنه كلما اتسعت الفجوة بين الجنسين في إطار معاملة الرجال والنساء في المجتمع، كلما زاد احتمال قيام الدولة بالانخراط في نزاع داخل الدولة وما بين الدول، لتكون الدولة أول من يلجأ إلى القوة في مثل هذه النزاعات، وتلجأ إلى مستويات أعلى من العنف. وأن البيانات تشير إلى أنه كلما كانت الدولة ومواطنيها أكثر عنفاً تجاه النساء، فمن المرجح أن تكون هذه الدولة أكثر عنفاً داخلياً وفي تعاملاتها مع العالم الخارجي. بكلمات أخرى، جادلت الدراسة أعلاه أنه لا يمكن الإدعاء أن وضع المرأة لا علاقة له بأمور الأمن القومي أو الدولي، لأن النتائج التجريبية أثبتت عكس هذا الإدعاء وهي قوية للغاية بحيث لا يمكن تجاهل حقيقة إن ما يحدث للمرأة يؤثر على الأمن والاستقرار والازدهار والفساد والصحة ونوع النظام وسلطة الدولة أيضاً.

كما أظهرت دراسة رعتها جامعة (تكساس) عام 2017 نتائج تبدو متقاربة نوعاً ما مع الدراسة اعلاه. فإستناداً إلى بيانات الفريق البحثي والخاصة بـ(128) دولة نامية للفترة من 1975 إلى 2011، وجدت الدراسة إن اختلال التوازن بين الجنسين يؤدي إلى المزيد من الهجمات الإرهابية الشاملة والمحلية، لكنه لا يؤثر على الإرهاب العابر للحدود في البلدان النامية أو الإرهاب المحلي وعبر الوطني في البلدان المتقدمة، وإن عدم التوازن بين الجنسين يؤثر على الإرهاب المحلي فقط عندما تكون المؤسسات البيروقراطية ضعيفة ([1]).

وضمن إطار قريب ومماثل، يمكن ايضاً الاستدلال بدراسة وضعها (Erik Melander) من جامعة (Uppsala) السويدية، كانت قد أخذت بنظر الاعتبار إختبار علاقة متغيرات متعددة مثل التعليم ومعاملة النساء بمتغير العنف، وأوضحت إلى أي مدى ترتبط المساواة بين الجنسين بالمستويات الدنيا من الصراع المسلح داخل الدول. إذ أستخدم الباحث ثلاثة مقاييس للمساواة بين الجنسين: مؤشر ما إذا كان زعيم الدولة امرأة؛ مؤشر نسبة النساء في البرلمان؛ ومؤشر نسبة التحصيل العلمي للإناث إلى الذكور. ورغم أن الدراسة وجدت إن زعامة المرأة للدولة ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية على مسائل الحرب والسلام داخل الدولة، في حال إن كانت أغلبية الدائرة الضيقة المسؤولة عن هذه المسائل من الرجال، إلا أنها برهنت على أن المجتمعات الأكثر مساواة، والتي تقاس إما من حيث تمثيل الإناث في البرلمان أو نسبة

1 – Javed Younas and Todd Sandler, Gender Imbalance and Terrorism in Developing Countries, *journal of Conflict Resolution*, volume 61, No. 3, 2017, pp 483 – 507.

التحصيل العلمي العالي للإناث إلى الذكور، ترتبط بمستويات أدنى من الصراع المسلح داخل الدول. أي إن هناك تأثير واضح للمساواة بين الجنسين على سلمية سلوك الدولة، وهذا التأثير ليس فقط ذو دلالة إحصائية في ظل وجود مجموعة شاملة من الضوابط ولكنه قوي أيضاً من الناحية الموضوعية ([1]).

وفي دراسة تجريبية أخرى أجراها (Melander) أيضاً، تم إختبار تأثير المساواة بين الجنسين على انتهاكات حقوق الإنسان الشخصية مثل القتل والتعذيب والإخفاء القسري، وباستخدام تقنيات الانحدار المتعددة ومجموعة البيانات التي تغطي معظم دول العالم خلال الفترة (1977-1996)، وجدت الدراسة أن هناك إرتباط قوي ما بين ارتفاع معدل تمثيل المرأة في البرلمان وانخفاض مستوى انتهاك حقوق الإنسان في الدولة ([2]).

كما أشارت دراسة (Demeritt)، إلى أن النساء يمكن أن يلعبن دوراً بارزاً في منع تكرار تجربة الحرب الأهلية في الدول التي أختبرتها سابقاً، في حال زيادة مشاركتهن في المجتمع والاقتصاد والسياسة، بالنظر إلى تفضيل المرأة للسلام ونفورها من العنف السياسي. وخلصت الدراسة التي غطت دول عدة في أفريقيا وآسيا واميركا اللاتينية للفترة (1980 – 2003) إلى إن زيادة محو الأمية بين الإناث والتمثيل البرلماني يقلل من خطر إنتكاسة السلام ما بعد الحرب الاهلية ([3]).

وبشكل عام، برهنت دراسات اخرى عن علاقة النساء بالسلام والاستقرار. إذ تشير الأبحاث إلى أنه غالباً ما تتخذ النساء نهجاً تعاونياً لصنع السلام والعمل على إستدامته عبر الانقسامات الثقافية والطائفية الموجودة في مجتمع ما، وإن تبنيهن لمثل هذا النهج، الذي يعكس اهتمامات التركيبة السكانية المتنوعة مثل المجموعات الدينية والعرقية والثقافية المتأثرة بالنزاع ولديها مصلحة في حله، إنما يزيد من احتمالات الاستقرار على المدى الطويل ويقلل من احتمالية حدوث فشل الدولة، وإن ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام من شأنه أن يجعل الاتفاقات أكثر احتمالاً للاستمرار وتنفيذها ([4])، على

1 – Erik Melander, Gender Equality and Intrastate Armed Conflict, *International Studies Quarterly*, Volume 49, Issue. 4, December 2005, Pages 695–714.

2 – Erik Melander, Political Gender Equality and State Human Rights Abuse, *Journal of Peace Research*, Volume 42, no. 2, 2005: 149–166.

3 – Jacqueline Demeritt, Angela D. Nicholas and Eliza G. Kelly, Female Participation and Civil War Relapse, *Civil Wars journal*, Volume 16, no. 3, 2015: 348–368.

4 – يمكن أن تؤدي مشاركة المرأة في منع النزاعات وحلها إلى تحسين النتائج قبل النزاع وأثناءه وبعده، لكن غالباً ما يتم استبعادهن من عمليات السلام الرسمية. على سبيل المثال خلال الفترة (1992 – 2019)، مثلت مشاركة النساء، كمتوسط حسابي، (13%) من المفاوضين و(6%) من الوسطاء، و(6%) من الموقعين في عمليات السلام الرئيسية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من إحراز

اعتبار ان مفاوضات السلام التي تلعب فيها النساء أدواراً رئيسية تضع تركيزاً أقل على الجوانب العسكرية البحتة، وبدلاً من ذلك تهتم أكثر بعقد الاتفاقات التي تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، والبحث عن طرق مستدامة لخلق مجتمعات أكثر مساواة واستقراراً وسلمية ([1]).

وضمن هذا النقاش للدراسات التجريبية، يمكن الإشارة الى الدور الحاسم الذي لعبته النساء في مفاوضات إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، عام 2015 بين إيران ودول (1+5)، كونهن كُن مشاركات أساسيات في صياغة هذه السياسة، سيما وأن أهداف مثل إقامة السلام ومنع إندلاع حرب كانت واضحة في توجهاتهن، وهو ما ينسجم أساساً مع الإفتراضات التي قدمتها الدراسات التجريبية سابقة الذكر بخصوص دور النساء المفاوضات في إستدامة السلم. إذ عملت (كاثرين أشتون– Catherine Ashton) أولاً ثم (فيديريكا موغيريني– Federica Mogherini) كممثلة عليا للاتحاد الأوروبي، على التفاوض مع الجانب الإيراني بخصوص الملف النووي، كما ترأست (هيلجا شميد – Helga Schmid) فريق التفاوض من خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)*. أما على الجانب الأمريكي، عملت (ويندي شيرمان – Wendy Sherman) بصفتها المفاوض الرئيسي عن الولايات المتحدة ([2])، وهؤلاء كن منخرطات بشكل كامل في عمليات التفاوض وصولاً الى التوقيع النهائي على الاتفاق النووي.

ورغم أن البعض من منتقدي "النسوية" ما زال يؤمن بحقيقة لا يتخطوها تتمثل في أن المجتمع الذي تهيمن عليه الإناث قد لا يوفر إدارة أو قانوناً أو نظاماً كافياً للحد من الإرهاب المحلي، خاصة وأن المجتمعات في البلدان النامية تتجه في المقام الأول إلى الذكور من أجل الإدارة والجيش والشرطة والقوات

بعض التقدم في مشاركة المرأة، إلا أن حوالي سبع من كل عشر عمليات سلام لا تزال تخلو من وسيطات أو أطراف موقعة من النساء. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Women's Participation in Peace Processes, *Council on Foreign Relations*, At: https://on.cfr.org/3B60c6l

1 – أظهرت دراسة تحليلية إحصائية وجود علاقة قوية بين اتفاقيات السلام الموقعة من قبل المندوبات وإستدامة السلام. كما وجدت أن الاتفاقيات الموقعة من قبل النساء تُظهر اهتماماً أكثر بإدراج بنود في أحكام اتفاقية السلام تهدف إلى تحقيق الإصلاح السياسي. وجادلت الدراسة بأن الروابط بين النساء الموقعات وجماعات المجتمع المدني النسائية تفسر الأثر الإيجابي الملحوظ لمشاركة المرأة المباشرة في مفاوضات السلام، وأن التعاون وبناء المعرفة بين المجموعات النسائية المتنوعة يُسهم في تحسين محتوى اتفاقيات السلام ويحقق معدلات تنفيذ أعلى لأحكام الاتفاقية. للمزيد يمكن الرجوع إلى الدراسة:

Jana Krause, Werner Krause, and Piia Bränfors, Women's Participation in Peace Negotiations and the Durability of Peace, *International Interactions Journal*, Volume 44, no. 6 ,2018, pp 985–1016.

* اختصاراً لعبارة (European External Action Service)، وهي أشبه بوزارة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

2 – Maïa de la Baume, The Women behind the Iran Nuclear Deal, *POLITICO Europe*, July 17, 2015, At: https://politi.co/3GfCaK1

شبه العسكرية، إلا إن إجراء الاختبارات الإحصائية من قبل مؤسسات أكاديمية ومنظمات دولية، والتي أثبتت وجود إرتباط قوي ما بين تمكين النساء وتحقيق التنمية أو دعم الاستقرار ومنع العنف، كان كافياً لتقديم الدعم الأكاديمي "للنظرية النسوية" من زاوية أنها أكدت الفروض الاولية التي قامت عليها النظرية.

ثانياً: تبني "النسوية" في السياسة الخارجية السويدية

كان لتولي النساء أدوار كبرى وقيادية في بعض الدول الاوروبية، دافعاً لإيلاء قضايا المرأة مزيداً من الإهتمام، مثلما كان له دور في بلورة توجهات في السياسة الخارجية تؤكد على ضرورة دعم النساء في مجتمعاتهن والعمل على توفير مساحة أكبر لهن للمشاركة الاجتماعية والسياسية من خلال الحث على تطبيق مفاهيم المساواة والتركيز بشكل أكبر على تعليم الإناث ودعم المرأة، وهو ما أسهم في بروز (السياسة الخارجية النسوية) في هذه الدول. ورغم ان الولايات المتحدة سبقت أوروبا من حيث إبداء الإهتمام المتركز على المرأة في سياستها الخارجية، إلا أن بعض دول أوروبا، وتحديداً السويد، كانت أكثر إندفاعاً من ناحية تبني وتطبيق مفهوم "السياسة الخارجية النسوية".

كانت الولايات المتحدة أول دولة في العالم تُنشئ منصب سفير متجول لقضايا المرأة العالمية ([1])، قبل وقت طويل من تحرك السويد لتبني سياسة خارجية نسوية، ففي عام 2010، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) أن قضايا المرأة هي محور تركيز السياسة الخارجية الأمريكية، موضحة أن "مساواة المرأة ليست مجرد قضية أخلاقية؛ انها ليست مجرد قضية انسانية، إنها ليست مجرد قضية إنصاف، إنها قضية أمنية، وإنها تصب في مصلحة الولايات المتحدة الحيوية" ([2]). كذلك، في خطاب ألقته في نيسان 2013، قالت (كلينتون) في صياغة بلاغية نموذجية "إنها أوجدت هذه الوظيفة لوضع منظور قضايا المرأة في نسيج السياسة الخارجية الأمريكية" ([3]). وهكذا، أصبحت (كلينتون) أول وزيرة خارجية تعلن أن "إخضاع النساء في جميع أنحاء العالم يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي للولايات المتحدة"، حتى أن موقفها هذا بات معروفاً باسم (مذهب هيلاري–The Hillary Doctrine)، وهو الذي

1 – Jamille Bigio and Rachel Vogelstein, Understanding Gender Equality in Foreign Policy, Council on Foreign Relations, *Discussion Paper*, June 2020, p 3.

2 – Remarks at the TEDWomen Conference, U.S Department of State, December 8, 2010, At: https://bit.ly/3m7s7yA

3 – Sarah Wheaton, A Question of How Women's Issues Will Fare, in Washington and Overseas, *The New York Times*, august 22, 2013, At: https://nyti.ms/3CbjZCG

ألزم السياسة الخارجية الاميركية بالدفاع عن الاقتراح القائل بأن تمكين المرأة هو قوة استقرار للسلام المحلي والدولي، وهو المبدأ الذي عمل، نوعاً ما، على أن تبدي الولايات المتحدة توجهاً محدداً مستنداً إلى حقوق الإنسان، وتحديداً المرأة، إزاء دول مثل الصين والمملكة العربية السعودية ([1])، على الرغم من أن المقاربة الفعلية للسياسة الاميركية إبتعدت عن واقع القيم والمعايير التي حددتها بخصوص قضايا المرأة.

ومع ذلك، إن أكثر الجهود شمولاً في "السياسة الخارجية النسوية"، هي التي صاغتها السويد لأول مرة في عام 2014، ما دفع المزيد من الدول لأن تحذو حذو السويد، إذ تم إعتماد هذه التسمية من قبل دول مثل كندا في عام 2017، وفرنسا في عام 2019، والمكسيك في عام 2020، والتي تعِد بالتزام أكبر بالمساواة بين الجنسين في الخارج.كما التزمت لوكسمبورغ وإسبانيا بتطوير سياسة خارجية نسوية، فيما أشارت ماليزيا وقتئذ إلى أنها ستتبع سياسة خارجية نسوية في عام 2020 ([2]).

لم يكن تبني السويد "للسياسة الخارجية النسوية" منفصلاً عن المناخ الاوروبي العام الذي بدأ منذ سنوات طويلة بإعطاء اهمية إستثنائية لدور القيم والمعايير في السياسة الداخلية أو الخارجية، ومن ضمن هذه القيم "حقوق الإنسان" و"المساواة بين الجنسين". لهذا نجد إن اعتبارات السياسة "المعيارية" في الاتحاد الأوروبي تُظهر إلى حد كبير، على المستوى الخطابي والتوثيقي، إلتزاماً واهتماماً بتحقيق المساواة بين الجنسين، كما ورد أصلاً في المادة (21) من النسخة الموحدة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي لعام 2008 ([3])، وهو ما كان يعني حسب نص المادة أن الإتحاد سيحرص جاهداً على أن تمتد المساواة إلى كافة مؤسساته ومجالات عمله، والتأسيس لسياسة خارجية نسوية وأن تكون المرأة في صلب هذه السياسة. وقد بدأت التطبيقات الأوروبية للسياسة الخارجية النسوية مع تزايد أعداد الدول من داخل الاتحاد الأوروبي التي أخذت بتبني هذه السياسة والتي تجعل من المساواة بين الجنسين أولوية داخل سياساتها الخارجية، ما ساعد الاتحاد على الإعلان عن الاتفاقية الاستراتيجية للمساواة بين الجنسين (2016–2019) عام 2016،

---

1 – للمزيد من المعلومات والتفاصيل عن هذا المذهب/ يمكن الرجوع إلى الكتاب التالي:

Valerie M. Hudson and Patricia Leidl, The Hillary Doctrine: Sex and American Foreign Policy, Columbia University Press, 1st Edition, USA, 2015.

2 – Jamille Bigio and Rachel Vogelstein, Op.cit, p 2.

3 – ورد في المادة (21) من المعاهدة اعلاه ما نصه "يجب أن يسترشد عمل الاتحاد على الساحة الدولية بالمبادئ التي ألهمت إنشائه وتطويره وتوسعه، والتي يسعى إلى النهوض بها في العالم الأوسع: الديمقراطية، وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، الحريات الأساسية، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي". يمكن الرجوع الى المعاهدة على الرابط التالي:

Consolidated versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of The European Union, Document (2008/C 115/01), At: https://bit.ly/3EekuN7

ومن ثم إعلان مفوضية الاتحاد الأوروبي عام 2020 عن استراتيجية المساواة بين الجنسين الجديدة (2020-2025) خلال رئاسة ألمانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي ([1]).

إلا أن ما يمكن ملاحظته بهذا الخصوص أن السويد سبقت الاتحاد الأوروبي وأظهرت حرصاً وتطبيقاً للسياسة الخارجية النسوية أكثر من بقية أعضاءه ومؤسساته. فمنذ عام 2014، أعلنت الحكومة السويدية أنها "أول حكومة نسوية في العالم تضمن إدراج منظور النوع الاجتماعي في صياغة السياسة على جبهة واسعة، في كل من العمل الوطني والدولي" ([2]). وهذا عنى إنها ستبدأ بتطبيق منظور النوع الاجتماعي والنسوي على جميع مجالات السياسة الحكومية، بما في ذلك الدفاع والأمن. وبعد تولي حكومة "الحزب الاشتراكي الديمقراطي SSA" السلطة في السويد خريف عام 2014، أعلنت وزيرة الخارجية (مارغوت والستروم – Margot Wallström)، على الفور عن "سياسة خارجية نسوية" تركز على أجندة الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن (WPS)، وقالت الوزيرة المعينة حديثاً "إن السويد ستصبح تحت قيادتها، الدولة الوحيدة في العالم التي تُدير سياسة خارجية نسوية للدلالة على الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في ضمان السلام والأمن" ([3]).

وبات الهدف الأثير الذي تسعى لتحقيقه وزارة الخارجية السويدية ومحور إهتمامها كما هو مدرج على موقعها الإلكتروني يتمثل في: "المساواة بين الجنسين هي هدف أساسي للسياسة الخارجية السويدية. إن ضمان تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان الأساسية هو التزام ضمن التزاماتنا الدولية وشرط أساسي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأوسع للسويد؛ السلام والأمن والتنمية المستدامة" ([4])، لذا وضعت وزارة

1 – أعلنت مفوضية الاتحاد الاوروبي أن استراتيجة المساواة الجندرية (Gender Equality Strategy) ستعمل على أن يكون الاتحاد الاوروبي "اتحاد المساواة بين الجنسين"، دلالة على أهمية الهدف الاستراتيجي، وعرضت الإستراتيجية أهدافاً وإجراءات سياسية تستهدف إحراز تقدم كبير بحلول عام 2025 نحو "أوروبا المساواة". وأن الأهداف الرئيسية التي تضمنتها هذه الإستراتجيجية هي إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ سد الفجوات بين الجنسين في سوق العمل؛ تحقيق المشاركة المتساوية عبر مختلف قطاعات الاقتصاد؛ معالجة فجوات الأجور والمعاشات بين الجنسين؛ تحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار والسياسة. وتؤكد المفوضية الأوروبية إن الإجراءات التي تعتمدها الاستراتيجية متسقة مع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. للمزيد يمكن الرجوع الى هذه الاتفاقات على الموقع الرسمي للإتحاد على الرابط التالي:

Gender equality strategy: Achievements and key areas for action, European Union Commission, At: https://bit.ly/30OLYu5

2 – A Feminist Government, Government Office of Sweden, At: https://bit.ly/3pEaXKW

3 – Rachel Vogelstein, Sweden's Feminist Foreign Policy: Long May It Reign, *Foreign Policy Magazine*, January 30, 2019, At: https://bit.ly/3vBUTui

4 – https://www.government.se/government-policy/feminist-foreign-policy/.

الخارجية حينها خطة عمل تحدد ستة أهداف طويلة الأجل تمتد للفترة 2015–2018 ([1])، تتمثل في العمل على تحقيق كل من: 1. تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان؛ 2. التحرر من العنف الجسدي والنفسي والجنسي؛ 3. المشاركة في منع وحل النزاعات وبناء السلام بعد الصراع؛ 4. المشاركة السياسية والتأثير في جميع مجالات المجتمع؛ 5. الحقوق الاقتصادية والتمكين؛ 6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي كل عام منذ ذلك الحين، تحدد الحكومة مجالات تركيز مختلفة داخل كل واحد من تلك الأهداف الستة.

إن خطة العمل التي نشرتها وزراة الخارجية في كتيب حمل عنوان "السياسة الخارجية النسوية السويدية"، قد حدد مفهومها "للسياسة النسوية" على أنها "طريقة عمل ومنظور يسعى لتحقيق ثلاث أهداف تبدأ بالحرف اللاتيني (R) كنقطة انطلاق ([2])، وتشمل العناصر الثلاثة التالي:

- الحقوق (Rights)، وهذا يعني تعزيز قضايا المرأة، بما في ذلك عن طريق مكافحة العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي.
- التمثيل (Representation)، ويعني دعم مشاركة المرأة وتأثيرها في عمليات صنع القرار على جميع المستويات من البرلمان إلى مجالس القطاع الخاص إلى النظام القانوني.
- الموارد (Resources)، ويعني تخصيص الموارد لتعزيز المساواة بين الجنسين، لضمان التوزيع العادل بين الناس من جميع الأجناس، سواء في الموازنات الحكومية أو المشاريع التنموية.

وفي العام 2018، أصدرت وزارة الخارجية تحديثاً ومراجعة لخطة عملها للسنوات القادمة (2019-2022) أكدت فيه سعيها لتحقيق الأهداف السابقة مع الإشارة إلى أن "السياسة الخارجية النسوية ستعمل على توجيه جميع أنشطة السلك الدبلوماسي السويدية بهدف المساهمة في المساواة بين الجنسين العالمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان من قبل جميع النساء والفتيات" ([3]). وكانت السويد من أكثر الدول الأعضاء في "لجنة المساعدة الإنمائية" (DAC)* التابعة لمنظمة التعان الاقتصادي والتنمية (OECD)

1 – The Swedish Foreign Service action plan for feminist foreign policy 2015–2018, including indicative measures for 2018, Regeringskansliet, At: https://bit.ly/3peK3cD

2 – Ibid.

3 – The Swedish Foreign Service action plan for feminist foreign policy 2019–2022, including direction and measures for 2019, Regeringskansliet, At: https://bit.ly/3AW5dOM

* (Development Assistant Committee) هذه اللجنة عبارة عن منتدى دولي يهتم بتقديم مساعدات إتمائية لدول العالم النامي ويضم في عضويته حالياً (30) دولة اغلبها من دول الاتحاد الأوروبي فضلاً عن الولايات المتحدة.

إسهاماً في توزيع المساعادت الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الدول النامية، وتشمل المساعدات الموجهة نحو تحقيق هذا الهدف تخصيص أموال لجوانب مثل المساعدات الانسانية، التعليم، الصحة، الخدمات الحكومية، نُظم المياه والصرف الصحي وغيرها. وخلال الأعوام (2016-2017)، خصصت السويد ما يقدر بـ(90%) من أموال مساعداتها للمنظمات التي تركز على المساواة بين الجنسين (Gender Equality) والتي تعمل على تحسين حياة النساء في نهاية المطاف ([1])، مقارنة بـ(28%) قدمتها الولايات المتحدة لذات الغرض ([2]).

أيضاً أظهرت السويد أشكال أخرى من الدعم للمرأة في تعاملها مع قضايا دولية متعددة كجزء من سياستها الخارجية النسوية. مثلاً، عندما تولت الأخيرة في عام 2017، رئاسة مجلس الأمن الدولي، أصرّت على إشراك المزيد من النساء في المناقشات والمفاوضات رفيعة المستوى التي يجريها مجلس الأمن بخصوص قضايا النزاعات والصراعات في بعض الأقاليم وطرائق إحلال السلام فيها، وفي عام 2018، عند استضافة محادثات السلام اليمنية التي دعمتها الأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية المدعومة من (التحالف العربي) في عدن والحكومة التي يسيطر عليها (الحوثيين) في صنعاء، أصرت (مارغوت والستروم)، على أن يضم كلا الجانبين في فريقهم التمثيلي نساء، وعندما تم طرح امرأة واحدة فقط، عملت السويد، بشكل فردي على جلب مجموعة من الناشطات اليمنيات في ميدان السياسة والمجتمع، على أمل

1 – مثال على ذلك، في ظل إنتشار جائحة (Covid-19)، أقدمت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) على تعزيز شراكتها مع شركة (DKT International)، التي تعد واحدة من أكبر مزودي وسائل منع الحمل و(الإجهاض الآمن)، بهدف مساعدة النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وموزمبيق وتنزانيا على الحصول على وسائل منع الحمل. وقدمت وكالة (Sida) مبلغاً قدره 20 مليون كرونة سويدية (حوالي 1.9 مليون دولار أمريكي) لضمان تجهيز (DKT) للتعامل مع النقص المحتمل في الإمدادات وتوسيع الوصول إلى وسائل منع الحمل و(الإجهاض الآمن) في شرق وجنوب إفريقيا. وهذا يعد أحد أهداف السياسة الخارجية النسوية والمتمثل بتعزيز "الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية". كما سبق أن تعهدت السويد في العام 2016 أن تقدم مبلغاً قدره 55 مليون دولار لشركة (DKT) على مدار ست سنوات لتحقيق الهدف اعلاه. للمزيد أنظر:

DKT International Receives Extended Support from Sida to Address Impending Effects of COVID-19 on Sexual and Reproductive Health Programs in Eastern and Southern Africa, *Business Wire*, (A Berkshire Hathaway company), April 7, 2020, At: https://bwnews.pr/3vHG4GO

2 – Aid In Support of Gender Equality and Women's Empowerment: Donor Charts, *OECD*, March 2019, At: https://bit.ly/3cN6PB0

أن يؤدي وجودهن إلى مزيد من التفاعلات غير الرسمية على هامش المفاوضات، باعتبارها قناة مهمة للدبلوماسية ([1]).

كذلك أبدت (والستروم) في بيانها الذي قرأته في البرلمان السويدي في فبراير 2018، إصراراً على أنّ تشمل أعمال "السياسة الخارجية النسوية" لبلادها رعاية جهود توعوية مكثفة لتثقيف النساء في المملكة العربية السعودية وإيران بهدف تعزيز تمكينهن الاقتصادي، كما عملت على إطلاق الدعوة لبدء نقاش برلماني عام حول رواندا لتقييم دور الآباء في رعاية أُسرهم، وما تتعرض له الفتيات من ضغوط لإرغامهن على العمل في سن صغيرة، فضلاً عن تشجيع تمويل المشاريع الدولية في مجال الصحة والحقوق الإنجابية ([2]).

وبشكل عام، يبدو أنَّ السويد قد عززت من مشاركة المرأة في جهود السلام ومنع الصراع، حتى أنَّها أطلقت في عام 2015، شبكة وساطة نسائية رداً على التمثيل المنخفض للمرأة في عمليات الوساطة الدولية والسلام، ما دفع مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي إلى تكثيف عملهما بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لضمان مشاركة عدد أكبر من النساء في الحوارات حول السلام والأمن في (12) دولة. كما ألقت السويد تركيزاً مكثفاً على النوع الاجتماعي في الاتفاقيات التجارية للاتحاد الأوروبي، وعملت مع منظمة التجارة التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD)، على تأسيس (صندوق أدوات التجارة والمساواة بين الجنسين) الذي يحتوي على أساليب لتقييم آثار مبادرات السياسة التجارية على المرأة والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة الإنجابية لمواجهة الانخفاض في إنفاق البلدان الأخرى ([3]).

كل هذا يبين أن السويد قد وضعت أجندة دعم المرأة وتعزيز المساواة في المجتمع في قلب سياستها الخارجية بهدف إحداث تغيير في سلوكيات وسياسات الدول الأخرى، وهو ما يتضح من خلال إسهاماتها عبر المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن والإتحاد الاوروبي ودفاعها عن ضرورة تمثيل المرأة في المحافل الدولية التي تُعقد بهدف مناقشة قضايا الصراع والأمن السلام، وتخصيص جزء كبير من مساعداتها الإنمائية لغرض تمكين النساء، ما يعني أن السويد حاولت قدر الإمكان أن تضع الأهداف

1 – Alisha Haridasani Gupta, What Do Sweden and Mexico Have in Common? A Feminist Foreign Policy, *The New York Times*, July 21, 2020, At: https://nyti.ms/3b2lt6f

2 – Utrikespolitisk debatt, Foreign Policy Debate, 14 February 2018, At: https://bit.ly/2Zjghbu

3 – A feminist foreign policy to advance gender equality globally, OECD, 2021, p 2, At: https://bit.ly/3m6XB7Q.

الثلاثة التي رسمتها في خطتها والتي تشمل تعزيز الحقوق والتمثيل وتخصيص الموارد، موضع التنفيذ، إلا أن هذا لا ينفي أنَّ بعض العقبات والقيود تحول دون التطبيق الكلي لهذه السياسة وهو ما يتمثل في التقدم النسبي المتحقق في "المساواة الجندرية" وقيد المصالح الواقعية.

ثالثاً: تقييم الأثر للسياسة الخارجية النسوية السويدية: التقدم النسبي وقيد الواقعية

اوضح (روبرت إجنيل – Robert Egnell)، أستاذ الأمن في جامعة الدفاع الوطني السويدية في مقالته (السياسة الخارجية النسوية في النظرية والتطبيق)، التي نشرها في (المجلة السويدية للعلوم السياسية – Statsvetenskaplig tidskrift)،إن السؤال الأكثر إشكالية تاريخياً حول ما إذا كانت "السياسة الخارجية النسوية" للسويد هي مجرد محاولة أخرى "للسياسة الخارجية المعيارية" لأن تُحدث تغييراً في مواجهة النظام الدولي الواقعي السياسي؟، متسائلاً في ذات الوقت عما إذا كان هناك شيء جديد يجعل "السياسة الخارجية النسوية" أكثر قابلية للحياة من سابقاتها من السياسات المثالية – المعيارية؟

لقد قارن (روبرت إجنيل)، قسماً من بيان السياسة الخارجية لـ(Wallström) لعام 2015 مع قسم مماثل في بيان صدر عام 2013 عن حكومة يمين الوسط السويدية السابقة والذي قدمه آنذاك وزير الخارجية (كارل بيلدت –Carl Bildt)، ولاحظ أنه بصرف النظر عن الاختيار الغريب للكلمات، إلا أن التصريحات متطابقة تقريباً في أقسام الكلام المقابلة لها، والتي في معضمها ركزت على دور السويد العالمي والمسؤولية المحددة ذاتياً للعب دور نشط في المجتمع الدولي، وهو بمثابة مثل أعلى تحملة السياسة الخارجية للسويد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن ان كلا البيانين يشيران إلى المساواة بين الجنسين كجزء أساسي من هذا المثل العليا ([1]). بكلام آخر، ما عناه (إيجنيل) في مقالته النقدية أن السويد لم تأتِ بشيء جديد، ربما تركيز أكثر من السابق على هذه المثل في السياسة الخارجية، وقد يكون هذا توضيح مُبكر لأسباب عجز السويد اللاحق عن تحقيق الاهداف الطموحة التي رسمتها في ظل سيادة مفاهيم المصلحة والقوة على العلاقات بين الدول والأمم.

على هذا الاساس يمكن تقييم السياسة الخارجية النسوية للسويد ليس من خلال الإشارة الى النجاحات التي حققتها في هذا المضمار فحسب، بل من خلال تسليط الضوء على القيود والكوابح التي

1 – Robert Egnell, Feministisk utrikespolitik i teori och praktik, Statsvetenskaplig tidskrift, Årgång (118), 2016, p 584, At: https://bit.ly/3B9Qlwc

تُعيق تنفيذها، وهذه سيتم دراستها وفق محورين، الأول يتعلق بمستوى التقدم الذي حققته السياسة النسوية بشكل عام، سواء على مستوى العالم او الدول الأوروبية بشكل خاص، باعتبار ان مستوى التقدم في هذه الدول يعطي حركة أكبر للسياسة السويدية كونها جزء من المجتمع الاوروبي، فضلاً عن أن التعرف على مستوى التقدم يعطي صورة واضحة عن طبيعة الكوابح التي تحد من إتساع السياسة. والمحور الثاني يتعلق بقيد الواقعية والذي يتمثل بمعايير القوة والمصلحة التي تغلب على العلاقة بين أطراف النظام الدولي، وكيف أن المصالح لا يمكن أن تخضع في أغلب الأحيان لمقاييس "الجندر" او "حقوق النساء".

1. مستوى التقدم في "المساواة الجندرية" في أوروبا والدول المتقدمة.

على الرغم من الإهتمام البالغ الذي أولته الولايات المتحدة والسويد ودول أخرى بشأن المرأة وضرورة توسعة مساحات العمل لها في المجالات السياسية والاقتصادية وتفعيل مشاركتها في مؤسسات صنع القرار وتبني هذه الدول لمفهوم "السياسة الخارجية النسوية"، إلا أن هذا لا يعني أنَّ جهود هذه السياسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الأساس لها وهو "المساواة بين الجنسين" في دول العالم المختلفة قد نجحت، أو أنَّ التمكين بلغ أقصى غاياته. فلو إعتمدنا المؤشرات الكاشفة للكثير من حقائق التمثيل النسوي سنجد إن الدول المتقدمة نفسها، وفي مجالات معينة تخص المساواة بين الجنسين أو مشاركة المرأة ليست أفضل حالاً من الدول النامية، وهو ما يسلط الضوء على أحد القيود التي يمكن ان تواجهها "السياسة الخارجية النسوية" باعتبار ان تغيير البيئات السياسية والاقتصادية وبما يسمح بمشاركة أكبر للمرأة، وبما ينسجم مع هدف "المساواة الجندرية" يحتاج إلى وقت طويل، ليس في الدول النامية فحسب، بل حتى في الدول المتقدمة أيضاً.

على سبيل المثال، ما زالت الأرقام تكشف عن انخفاض مستدام ولافت للنظر في أعداد النساء في مجالس إدارة الشركات الكبيرة وفي مناصب المدير التنفيذي والرئيسي في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. حسب المسح الذي أجرته (Data Morphosis)، وهي شركة برمجيات لتحليل القوى العاملة، في عام 2014 لـ(14500) شركة في جميع أنحاء العالم، وجدت أن النساء يمثلن في المتوسط (11٪) فقط من أعضاء مجلس الإدارة، ولا يزال عدد المدراء التنفيذين من النساء في الشركات الـ(500) الأكبر على مستوى العالم (Fortune 500) ضئيلاً بنسبة تقدر بـ(5٪)، أما نسبة رؤساء مجالس إدارة أكبر الشركات المدرجة في البورصة في أوروبا من النساء بلغ (4٪) فقط. وعلى مستوى الدول المتقدمة، بشكل خاص، تشغل النساء (17٪) من مناصب الإدارة العليا في أكبر (100) شركة في

الولايات المتحدة، فيما بلغت النسبة للنساء في هذه المناصب في الشركات الأوروبية ما يقارب (11٪) ([1]).

وحتى الأحصاءات الحديثة الصادرة مؤخراً عن مفوضية الإتحاد الاوروبي لا تقدم صورة أكثر إشراقاً فيما يتعلق بوضع النساء في قطاع العمل، إذ ما زالت المرأة تكسب أقل من الرجل في الساعة. وتبلغ فجوة الأجور بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي (16٪)، وهذه لم تتغير كثيراً عن العقد الماضي، وما زالت الكثير من النساء يعملن غالباً في قطاعات منخفضة الأجر، حتى أن بعض النساء يتقاضين أجوراً أقل من الرجال مقابل نفس العمل ([2]).

وعلى المستوى السياسي يبدو الوضع مُبعثراً، وليس هناك تماثل بين المجالات السياسية المتعددة التي تتضمن مشاركة المرأة، على الرغم من ان النساء حققت تمثيلاً افضل في البرلمان على مستوى العالم، إلا أن غالبية المناصب العليا في السلطة التنفيذية ما تزال تخلوا من النساء بما في ذلك في دول متقدمة، ربما باستثناء التغيير الملحوظ الذي حققته الدول الاسكندنافية. فحسب بيانات الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) لعام 2019، إزداد تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية بشكل كبير في العقود الماضية، حيث انتقل من (13.8%) في عام 2000 إلى (24.3%) في عام 2019. وأن بلدان شمال أوروبا (الإسكندنافية) حققت أعلى نسبة مشاركة للنساء في البرلمان بنسبة (42.5%)، تليها الأمريكتان (30.6%)، والبلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون (OECD) في أوروبا باستثناء بلدان شمال أوروبا (27.2%)، والمفارقة أنَّ البلدان التي حققت أعلى نسبة تمثيل للمرأة في مجالس النواب هي من دول غير غربية: رواندا (61.3%) وكوبا (53.2%) وبوليفيا (53.1%) ([3]).

لكن على مستوى المناصب الحكومية، تُظهر إحصاءات الامم المتحدة تمثيلاً ضعيفاً للمرأة في المناصب العليا للدولة. فحتى بداية عام 2019، لا يوجد سوى (10) نساء فقط كرئيسات دولة أو حكومة في جميع أنحاء العالم، ما يمثل نسبة (6.6 %) من مجموع رؤساء الدول و(5.2 %) من مجموع رؤساء حكومات العالم، أما ما يتعلق بمشاركة المرأة في الوزارات الحكومية، هناك تسعة بلدان فقط تشغل فيها النساء نصف الحقائب الوزارية على الأقل وهي: إسبانيا (64.7%)، نيكاراغوا (55.6%)، السويد (54.5%)،

1 - Alison Maitland, A Gender Power Shift in the Making, Article from the book: Reinventing the Company in the Digital Age, At: https://bit.ly/30Wxbhd

2 - https://ec.europa.eu/info/policies/justice-and-fundamental-rights/gender-equality/women-labour-market-work-life-balance/womens-situation-labour-market_en.

3 - https://aceproject.org/ace-en/topics/ge/ge1/ge14/ge141.

ألبانيا (53.3%)، كولومبيا (52.9%)، كوستاريكا (51.9%)، رواندا (51.9%)، كندا (50%)، فرنسا (50%)، وإن الوزارات اللاتي يشغلنها تشمل الحقائب الوزارية الأكثر شيوعاً بشكل أساسي من قبيل: الشؤون الاجتماعية والأسرة، الأطفال، الشباب، المعوقين والبيئة، الموارد الطبيعية والطاقة ([1]).

ولغاية عام 2019، كان عدد النساء اللاتي يشغلن منصب وزير الدفاع في حكومات بلدانهن فقط (20) إمرأة من مجموع (193) دولة في العالم، أي ما يعادل نسبة (0.10 %)، أما عدد النساء اللاتي يشغلن منصب وزير الخارجية فكان (34) إمرأة، وإن عدد البلدان التي يوجد فيها تمثيل للمرأة في البرلمان بنسبة تزيد عن (30 %) كانت (53) دولة من مجموع (193) بلد في العالم ([2])، وهو ما يُدلل على أنَّ غالبية دول العالم لم تُحقق بعد "المساواة الجندرية"، بضمنها دول أوروبية، ما يشكل عائقاً أمام "السياسة الخارجية النسوية" للسويد في أن تحقق أهدافها إزاء هذه الدول.

إن مستوى الإنجاز الضعيف الذي حققته دول الإتحاد الاوروبي على مستوى المساواة بين الجنسين، ولإصرار السويد على الإستمرار بتبني هذه السياسة، شكل ضغطاً على البرلمان الأوروبي (EP) لإنتهاج سياسة أكثر إنفتاحاً، سيما مع ضغط النائبة الألمانية في البرلمان الأوروبي (هانا نيومان–Neumann)، التي دافعت منذ فترة طويلة من أجل "سياسة خارجية نسوية" في أوروبا، بحيث وافق البرلمان الأوروبي في شهر تشرين الأول 2020 على مشروع قرار يدعو إلى تخصيص نسبة لا تقل عن (50%) للنساء في جميع مناصب صنع القرار وأن تكون (85%) من المساعدة الإنمائية للاتحاد الأوروبي موجهة نحو برامج تدعم على وجه التحديد المساواة بين الجنسين، كما تضمن القرار الأوروبي المباشرة بخطة العمل الثالثة للمساواة بين الجنسين، وأن تبدأ من عام 2021 وتستمر حتى عام 2025 ([3])

وحسب مؤشر "المساواة الجندرية"، وهو الأول من نوعه*، الذي يقيس نسبة النساء في مجالات عمل السياسة الخارجية والأمنية والجيش والشرطة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية وشركات صناعة الأسلحة

---

1 – Women in Politics 2019, UN Women, Situation in 1 January 2019, At: https://bit.ly/3AWn0p8

2 – Jamille Bigio and Rachel Vogelstein, Op.cit, p 4.

3 – Fostering gender equality in the EU's foreign and security policy, *News European Parliament*, October 23, 2020, At: https://bit.ly/3aU2ryV

* تم تطوير هذا المؤشر من قبل مجموعة من الناشطات وتم إطلاقه كجزء من حملة عالمية على شبكة الأنترنيت رَعتها النائبة الألمانية في البرلمان الأوروبي (حنا نيومان–Neumann)، ويستهدف قياس نسب تمثيل النساء في المؤسسات الأمنية والعسكرية وحتى السياسة الخارجية، ويعتمد المؤشر على البيانات التي يصدرها الإتحاد الأوروبي والدول الأخرى بهدف تقييم وضع النساء ضمن هذه المؤسسات ومدى تحقق أهداف الأمم المتحدة بخصوص المرأة والأمن والسلام (WPS)، للمزيد يمكن الرجوع إلى الموقع الرسمي للحملة على الرابط التالي: https://shecurity.info/

في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة العشرين، حققت نسبة تمثيل النساء في هذه المجالات، التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً، بعض التقدم على مدار 20 عاماً خلال الفترة الممتدة (2000-2020)، ولكن ما زال معدل التقدم يعتبر بطيئاً للغاية لسد الفجوة بين الجنسين. على سبيل المثال، حققت فرنسا النسبة الأكثر من ناحية عمل النساء في ميدان السياسة الخارجية وهي الأقرب إلى المساواة بين الجنسين، إذ بلغت (41٪)، بينما بلغت (36.5٪) في إسبانيا و(23.9٪) فقط في البرلمان الأوروبي، فيما تحتل سلوفاكيا ومالطا وجمهورية التشيك النسبة الأقل بين دول الإتحاد، إذ بالكاد تبلغ (11٪). وحسب تقديرات المؤشر، انه رغم التقدم نحو المساواة في تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية لدول الإتحاد، إلا أن الوصول إلى التكافو يتطلب (37) سنة قادمة، سيما إن نسب تمثيل النساء في كرواتيا وهولندا أخذت تتراجع في السنوات الأخيرة وفي ألمانيا تكاد تكون راكدة ([1]) .

الأكثر من ذلك، إن التمثيل الإجمالي المتزايد للمرأة في البرلمان الأوروبي لا ينعكس في اللجان الأكثر أهمية وحساسية، والتي تكاد تبقى حِكراً على الذكور، مثل لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي (AFET) واللجنة الفرعية للأمن والدفاع (SEDE)، وإستناداً إلى نسب التمثيل الحالية، سيستغرق الوصول إلى التكافؤ في لجنة (AFET) بالبرلمان حوالي (74) عاماً و(103) عاماً في لجنة (SEDE). أما على مستوى البرلمانات الوطنية، يشير المؤشر إلى أن النساء ما زلن يُمثلن نسبة (25.5٪) من أعضاء لجان الشؤون الخارجية الوطنية في عام 2019، وسيستغرق الأمر (48) عاماً أخرى للوصول إلى المساواة هناك، وحوالي (103) عام للوصول إلى التكافؤ في لجان الدفاع الوطني البرلمانية التي تبلغ نسبة تمثيل النساء فيها (19.2٪) ([2])

وفي عام 2019، كان حوالي (25٪) من جميع وزراء الخارجية في دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين من النساء و(23.3٪) من وزراء الدفاع. أما على مستوى الدبلوماسية، تمثل النساء حوالي (25٪) من السفراء في دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين، على الرغم من أن متوسط تمثيلهن في السلك الدبلوماسي بشكل عام يبلغ حوالي (43٪)، وفي دائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، يوجد ما يقدر بـ(34.9%) من المسؤولين من النساء، وحسب تخمين المؤشر، إن معدل الاندماج في هيئات صنع القرار يسير بشكل بطيء، وان "التمثيل العادل" في المجال السياسي

1 – Alexandra Brzozowski, Gender equality in defence and security bodies is 100 years away: new index, *Euractiv Media*, October 28, 2020, At: https://bit.ly/3pwF4Er

2 – Alexandra Brzozowski, Ibid.

يتطلب ما يقارب مائة عام للوصول إلى المساواة. وفي الجيش، تشير التقديرات إلى أن المساواة ستستغرق ما بين (325) عاماً في دول الاتحاد الأوروبي و(465) عاماً في حلف (الناتو)، إستناداً إلى مستوى التقدم المتحقق للفترة (2009–2018)، وإن النساء حالياً يمثلن نسبة (11٪) من الأفراد العسكريين في الجيوش الوطنية، ولا يوجد بلد يصل تمثيل الإناث فيه إلى (20٪) ([1])

ما ورد اعلاه يثبت إنه رغم أن "النظرية النسوية" أسهمت في دفع دول العالم المتقدم نحو تغيير ملحوظ في سياستها وقوانينها تجاه النساء وبما إنعكس إيجاباً على إرتفاع نسب مُشاركتهن في الحياة العامة، إلا أن هذا يبقى دون مستوى الطموح الذي تستهدفه هذه السياسة، كذلك لم تتمكن الدول التي تبنت "السياسة الخارجية النسوية" من إحداث تغيير مماثل وكبير في دول العالم، ما قد يحكم على هذه السياسة أن القيود التي تواجهها من البنية الداخلية لهذه الدول وبنية النظام الدولي نفسه أكبر من الفرص المتاحة التي تساعدها في تحقيقها أهدافها، سيما إن الدول التي تطبق "سياسة خارجية نسوية"، ليست ملتزمة بالكامل بالإيفاء بمعايير "النسوية" وغالباً ما تتخذ سياسات معاكسة لها تماماً تحت ضغط المصالح الواقعية، بحيث يبدو الإلتزام الخطابي "بالنسوية" عبارة عن محاولة "ناعمة" لرسم صورة براقة وجذابة للدولة.

2. قيد الواقعية على "السياسة الخارجية النسوية".

من المتعارف عليه أن السياسة الواقعية تهمين على المجال الأكاديمي للدراسات الأمنية والدولية، وأولئك الذين يلتزمون بهذه النظرة العالمية ينظرون للعالم كما هو (حقاً) وليس كما ينبغي أن يكون بشكل مثالي، وكما كتب (والتر ليبمان –Lippmann) ذات مرة "يجب ألا نستبدل العالم كما هو بعالم خيالي" ([2]). وربما تكون هذه حجة المنتقدين "للسياسة الخارجية النسوية" من أنها لا تأخذ العالم كما هو، بل تُفكر بتغييره بطريقة قد تُهدد مصالح الامة، وهو ما عبر عنه (روبرت إجنيل – Egnell)، بمعنى مقارب بالقول

1 – Ibid.

2 – (والتر ليبمان) هو كاتب صحفي أميركي ومعلق سياسي مشهور، ويعد من أوائل من أستخدم مصطلح "الحرب الباردة"، كما أنه أول من أستخدم مصطلح "الصورة النمطية" في الاعلام، إذ وردت لأول مرة في كتابه "الرأي العام" الصادر عام 1922. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Ronal Steel, Walter Lippmann and the American Century, Routledge: Taylor & Francis Group, New York, USA, 2017, p 411.

"أنه بالنسبة لتقاليد السياسة الخارجية، فإن المنظور النسوي سيكون مثالياً وساذجاً وربما خطيراً، حتى في صراعات القوة السياسية الواقعية بين الأمم" ([1]).

هذا التصور يأخذ بنظر الإعتبار، إن إعلان الحكومة السويدية عن "سياستها الخارجية النسوية"، قد يُقلل من فرص التعامل بواقعية مع بعض التطورات الأمنية والجيوسياسية، إن لم يضعف السياسة أصلاً. فعلى الرغم من الإشادة التي قوبل بها أعلان هذه السياسة من بعض الأطراف الداخلية وحتى الدولية، إلا أنه لم يمنع ظهور العديد من علامات الاستفهام فضلاً عن التشكيك بجديته، ناهيك عن الغضب والكراهية التي أبداها الذكور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأخذ المشككون بالتساؤل عما تنطوي عليه السياسة الخارجية النسوية، وما إذا كان هذا النهج "الطوباوي" للسياسة الخارجية مناسباً وفي الوقت المناسب؟.

ولعل أكبر تحدٍ واجهته "الحكومة النسوية" للسويد، بعد أشهر قليلة من إعلانها، هو قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني وبإستخدام القوة العسكرية، وكانت هذه الحركة الروسية، فرصة مناسبة للمشككين بجدوى السياسة النسوية للفت الإنتباه إلى حجم التهديدات الموجودة في العالم الواقعي الذي ما زال يُحبذ سياسات القوة، سيما مع بدأ روسيا بتحديها للعقوبات الاوروبية التي فُرضت عليها من خلال القيام بأفعال تستهدف تعكير البيئة الأمنية الهادئة في شمال أوروبا، مثلما فعلت عندما أقدمت على تحريك أساطيل وغواصات على مقربة من سواحل دول البلطيق وتحديها للجيش السويدي بطريقة لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب الباردة.

ففي تشرين الأول 2014، طاردت القوات السويدية ما كان يُعتقد انه غواصة روسية انتهكت المياه الإقليمية في أرخبيل إستوكهولم، وعندما سألت الصحافة السويدية وزيرة الخارجية (والستروم) عن رأيها في إمكانية أن تُساعد "السياسة الخارجية النسوية" في إنهاء العدوان الروسي، أجابت (والستروم) ببيان غريب بدا أنه بعيد عن الموضوع، إذ قالت أنه "سيكون من المفيد مراجعة مشاركة المرأة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والنظر في ما تفعله لمعالجة المشاكل التي تواجهها النساء" ([2])، وهو ما أثار استغراب الكثيرين من هذا الموقف في وقت ألقى فيه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) خطاباً نارياً تحدى فيه العقوبات الأوروبية.

1 – Jenny Nordberg, Who's Afraid of a Feminist Foreign Policy?, *The New Yorker*, April 15, 2015, At: https://bit.ly/3nkikEN

2 – Nathalie Rothschild, Swedish Women vs. Vladimir Putin, *foreign Policy Magazine*, December 5, 2014, At: https://bit.ly/3vGoHWx

وكان لهذا الموقف السويدي الوادع إزاء "غطرسة" (بوتين) أن وضع السويد وتحديداً حكومة "السياسة النسوية" في حرج كبير أمام جمهورها، الذي أخذ يستائل: هل ستفيد هذه المعايير والنسوية في مواجهة خصم عنيد مثل بوتين الذي يستفز اوروبا والسويد تحديداً؟ ما دفع حكومة (الاشتراكيين الديمقراطيين)، التي كانت تشعر أنها مُهددة بالتفكك بسبب تحالفها الهش مع حزب (الخضر)، إلى ضرورة أن تبدي موقفاً حازماً إزاء التهديدات الخارجية، وهو ما فعله رئيس الوزراء (ستيفان لوفين) عندما عقد مؤتمراً صحفياً في شهر تشرين الثاني بحضور (سفيركر غورانسون)، القائد الاعلى للقوات السويدية، ووزير الدفاع (بيتر هولتكفيست)، وكان موقفه المتشدد أكثر مما توقعه الكثيرون، سيما أن بيانه قد خلى من الحديث عن "المنظورات الجنسانية" أو "المقاربات النسوية" للانتهاكات الإقليمية. إذ قال لوفين "أولئك الذين يفكرون في دخول الأراضي السويدية يجب أن يكونوا على دراية بالمخاطر الهائلة التي ينطوي عليها ذلك"، "سندافع عن سلامتنا الإقليمية بكل الوسائل المتاحة" ([1]).

من المنطقي، إن هذا الموقف "المتعارض" لكل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته قد سلط الضوء على المعضلة التي تواجهها السويد والتي تدور حول: كيف يمكن لها أن تجمع ما بين إتجاهان يبدوان على طرفي نقيض: بناء جيش قوي وتبني سياسة دفاعية صارمة، وهو إتجاه أخذ بتبنيه (ستيفان لوفين)، وما بين الاستمرار بالترويج للقيم والمعايير المتعلقة بالسياسة النسوية التي يفترض أنها تدعو للسلام ونبذ التسلح والحروب التي تكون النساء ضحية لها، وهو إتجاه تتبناه وزيرة الخارجية. إذ كان يبدو من الصعب التوفيق بتوازن ما بين الإتجاهين، وقد تميل الكفة أكثر نحو القبول بالواقعية وحقائق القوة في النظام الدولي التي على ما يبدو إنها قرعت جرس إنذار للسويد لتنبيهها من مخاطر عدم التسلح بما فيه الكفاية في ظل بيئة أمنية متغيرة، ويبدو أن الميل نحو التسلح بات يتشدد أكثر مع إستمرار الاستفزازات الروسية، وبات هناك قدر من الحسابات الواقعية "البراغماتية" أخذت تجريها السويد فيما يتعلق بالموازنة ما بين حقائق القوة وقيم السلام الدولي وميلها نحو تفضيل الواقعية على المثالية في بعض شؤونها، مثال على ذلك، ما فعله وزير الدفاع في عام 2019 بإصراره على أن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة بعد ضم شبه جزيرة القرم هو أكثر أهمية من التوقيع السويدي على اتفاقية الأسلحة النووية للأمم المتحدة ([2])، وهي إتفاقية كانت تتحمس لها الحكومة النسوية.

1 – Ibid.

2 – Greg Simons, Andrey Manoylo & Philipp Trunov, Sweden and the NATO debate: views from Sweden and Russia, *Global Affairs*, Volume 5, No. 4/5, 2019, p 338.

أضف إلى ذلك، إن منتقدي السياسة "النسوية" يرون إن تبني "الاشتراكيين الديمقراطيين" لهذا النهج لا يزيد عن كونه مجرد علامة تجارية تهدف إلى إرسال رسالة للعالم مفادها أن الحكومة الجديدة تُريد إحداث نوع من النقلة النوعية على الساحة الدولية مختلفة، وعلى حد رأي (كاتارينا تراز–Tracz)، من معهد ماكين (McCain Institute) للقيادة الدولية: "السياسة الخارجية النسوية هو إلهاء. عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية التي تواجه السويد والعالم اليوم، فليس من الواضح على الإطلاق ما يمكن أن تحققه السياسة الخارجية النسوية. لا توجد اقتراحات محددة حول الكيفية التي سيساعد بها نهج النوع الاجتماعي في السياسة الأمنية في وضع حد لعمليات التدخل في أرخبيل إستوكهولم" ([1]).

وربما وجدت السويد طريقاً للخروج من المعضلة التي تتمثل في عدم قدرتها على التوفيق ما بين القوة "العسكرية" والقوة "النسوية"، بتفضيلها الحديث عن سياسة الحياد التقليدية كوسيلة لتأمين نفسها، وهي بهذه الطريقة تضمن عدم تهديد روسيا لها من جهة، وهو ما يجنبها الخوض في غمار الانفاق العسكري المكلف، ومن جهة اخرى سيتيح لها الاستمرار بسياستها بخصوص "النسوية". والمعروف عن السويد إنها تتبنى الحياد كسياسة تتيح لها المساهمة بشكل أكثر كفاءة في نظام عالمي أكثر سلاماً، إلا أن هذا على ما يبدو أوقعها في مشكلة أخرى، فالحياد السويدي بات موضع شك في إطار "سياسة نسوية" تُركز على إنتقاد النظم الاجتماعية والسياسية للدول الاخرى، وهو ما يعتبر تدخل في الشان الداخلي وفقاً لمفهوم السيادة، وهو ما أعطى الإنطباع، إن الإلتزام الصارم بسياسة "الحياد" سيقيد حتماً من "النسوية" أو يسمح بتبني أهدافها بشكل مريح على مستوى السياسة الخارجية. الأكثر من ذلك، إن إنتهاج "السياسة النسوية الخارجية" من قبل السويد، إرتبط بممارسات باتت تُسجل على أنها خروج عن مبدأ الحياد.

ضمن هذا التوصيف اعتبرت وجهة نظر سويدية، إن قرار حزب "الديمقراطيين الاشتراكيين" بالاعتراف بفلسطين دبلوماسياً عام 2015، يُثبت أن السويد يمكن أن تكون غير منحازة إلى حد ما في بعض المواقف، كذلك إن المبادرات السويدية فيما يتعلق بالإنحياز للولايات المتحدة بالضد من كوريا الشمالية، وموقفها من حرب اليمن، عندما وافقت على تسليح الدول التي شنت حربها ضد الحوثيين هي أمثلة أخرى من المبادرات السويدية التي على ما يبدو فقدت فيها درجة معينة من الحياد، وبات الرأي السائد لدى البعض "إن تصورات ومواقف الحكومات السويدية بشأن درجة الاستقلال أو عدم الانحياز تتغير إلى حد ما اعتماداً على الأحزاب والوزراء الموجودين في السلطة" ([2]).

1 – Nathalie Rothschild, Swedish Women vs. Vladimir Putin, Op.cit.

2 – Greg Simons, Andrey Manoylo & Philipp Trunov, Op.cit, p 338.

وفي ذات إطار الإشكالات التي تسببها "السياسة النسوية" بتعارضها مع حقائق الحياد والواقعية، نجد أن السويد، عندما أقدمت على إنتقاد سجل حقوق الانسان، وتحديداً المرأة في السعودية في شهر اذار 2015، أطلقت حرباً دبلوماسية بينها والمملكة السعودية، التي لم تكتفِ على ما يبدو بسحب سفيرها من إستوكهولم، أو تعليق منح تأشيرات لرجال الاعمال السويديين، وإنما عمدت الى حشد الجهود ضد السويد من خلال تصوير تصريح وزير الخارجية (والستروم) على أنه ليس انتقاداً للقوانين في السعودية بل هجوماً على الشريعة الإسلامية، ما أثار ردود فعل تجاوزت الإستياء السعودي، ليتحول إلى تنديد صدر عن مؤسسات مثل مجلس وزراء الخارجية العرب ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الذين أدانوا فيه تصريحات المسؤول السويدي. كما تم منع (والستروم) من إلقاء كلمة لها في مقر الجامعة العربية، فضلاً عن إلغاء السعودية لصفقة أسلحة مع السويد، وهي مسالة أغضبت مجتمع الأعمال السويدي باعتبار أن بلادهم تُصدر سلعاً الى السعودية بقيمة (1300) مليون دولار سنوياً، ما إضطر الحكومة الى التصالح مع السعودية، تحت وطأة الضغوط الداخلية بما فيها تدخل ملك السويد شخصياً الذي عقد لقاءاً مع وزير خارجية بلاده، وأقنعها بأن تُعيد شرح كلماتها حتى تقدم تفسيراً جديداً يرضي السعوديين، وهو ما عنى في وقته، أنّ "السياسة النسوية" يُمكن أن تتخلى عن بعض طروحاتها تحت ضغط المصالح الواقعية، سيما أن أغلب الدول الغربية لم تكن تشارك السويد رؤيتها بخصوص إنتقاد سجل حقوق الإنسان في السعودية ([1])، لعدم رغبتهم بتهديد مصالحهم الاقتصادية معها أو إطلاق أزمات دبلوماسية، وبالتالي يبدو رأي (كاثرين تراز – Katarina Tracz)، مُقنعاً في شرحها لهذا التنافر "المثالية مهمة للغاية في السويد، لكن إذا نظرت إلى السياسة الفعلية، يبدو أن المصالح الواقعية هي السائدة" ([2]).

وحتى على مستوى القضايا الدولية، وليس بالنسبة للسويد فحسب بل للإتحاد الاوروبي أيضاً، نجد أنَّ حقائق موازين القوة ترغمهم على التعامل مع هذه الشؤون بواقعية وليس باعتماد "معايير" أو"قيم" أو مقاربة "نسوية"، وهو ما يدلل على أن هذه القيم ليس بالضرورة أن تمثل الإتجاه أو الخيار الوحيد لهذه الأطراف في سياستها الخارجية. فعلى الرغم من أنَّ الدراسة التي صدرت عن مؤسسة "كارنيجي في أوروبا" بدت وكأنها تُقدم "مقاربة نسوية" للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه إيران فيما يتعلق بأزمة الملف النووي، على أساس أن النوع الاجتماعي، والذي تمثل بعدد النساء اللاتي شاركن في المفاوضات،

1 – Adam Taylor, How Saudi Arabia turned Sweden’s human rights criticisms into an attack on Islam, *The Washington Post*, March 24, 2015, At: https://wapo.st/3ppdVmF.

2 – Ellen Barry, Sweden’s Proponent of Feminist Foreign Policy, Shaped by Abuse, *The New York Times*, November 17, 2017, At: https://nyti.ms/3pL0qxZ

لعب دوراً مهماً في صياغة اتجاهات هذه السياسة من جهة، وأن مبادئ ورؤية الاتحاد الأوروبي لمفاهيم مثل السلام والأمن متوافقة إلى حد كبير مع مفهوم السلام الذي تتبناه "النظرية النسوية" من جهة أخرى، إلا أن الواقع أظهر رؤية أوروبية ضيقة في تعاملها مع مفهوم الأمن، كونها صبت اهتمامها على انتشار الاسلحة النووية دون التطرق إلى قضايا الهجرة والبيئة وحقوق الإنسان. بمعنى آخر، رغم أنَّ السياسة كان طابعها نسوياً، إلا أنها بدت غير واعية أو مهتمة اصلاً بقضايا النوع الاجتماعي ([1])، بل أعطت تركيز أكبر على القضايا الأمنية، ما يعني أن "المقاربة النسوية" في السياسة الخارجية لا تصلح للعمل في جميع القضايا أو مع جميع الدول، وعليه، رغم إنّه من الصعب إنكار الدور الذي لعبته النساء في هذه المفاوضات، إلا أن هذا لا يُقدم دليلاً واضحاً على أن السياسة الخارجية للإتحاد تجاه إيران كانت "نسوية"، كونها لم تعتمد على "المقاربة النسوية" كأن تأخذ بنظر الاعتبار العمل على تحقيق أهداف متعلقة بحقوق المرأة أو تعزيز المساواة بين الجنسين، وهو ما يُعد المعادل الموضوعي "للسياسة النسوية".

وعلى ما يبدو، أنَّ حقائق المصالح الواقعية مثلما أرغمت السويد في مواقف معينة على إجراء مراجعة لطروحاتها المعيارية "النسوية"، كذلك أخذت حقائق القوة تُعيد تشكيل رؤيتها للسياسة الأمنية والدفاعية. فعلى الرغم من تأكيد (واستروم) سابقاً أن بلادها تمتلك جيشاً قوياً ومهذباً، في إشارة منها الى أنه حتى القوة العسكرية السويدية تحمل قيم بعيدة عن التصور النمطي للجيوش بأنها تمثل العنف والقسوة، إلا أنه ظاهرياً بقية أطراف الحكومة لم تكن تحمل مثل هذا التوجه الناعم، وفضلت اللجوء إلى سياسة القوة التقليدية بعيداً عن المقاربات "الجنسانية" التي شكلت رؤية السياسة السويدية. ففي شهر تشرين الاول 2020، وبسبب من تصاعد حدة التوترات مع روسيا التي قامت لأكثر من مرة باختراق المجال الجوي للسويد فضلاً عن دخول سفنها الحربية مياهها الاقليمية لأكثر من مرة، إتخذت الحكومة السويدية قرارات لصالح تعزيز القوة العسكرية في مواجهة التهديدات الروسية، إذ قررت إستوكهولم زيادة الإنفاق العسكري بنحو (40%) لغاية عام 2025، وهو ما يعني زيادة الميزانية العسكرية بمقدار (27.5) مليار كرونة سويدية، ما يعادل (3.10 مليار دولار)، ومضاعفة أعداد المجندين في القوات المسلحة من (60) ألف فرد إلى (90) ألفاً، وتشكيل لواء ميكانيكي جديد بمدفعية محدثة، فضلاً عن تزويد البحرية الملكية بغواصة إضافية، وتزويد الجيش والقوات الجوية بأنظمة أسلحة مطورة، ما كان يعني أن الواقعية فرضت على السويد التعامل مع هذه التهديدات بالتسلح وتحصين دفاعاتها، وعلى حد قول وزير الدفاع (هولتكفيست)،

1 – Cornelius Adebahr and Barbara Mittelhammer, A Feminist Foreign Policy to Deal with Iran? Assessing the EU's Options, *Carnegie Europe, Working Paper*, November 2020, At: https://bit.ly/3ma6AVO

في توضيحه لميل بلاده نحو هذا الإتجاه بعيداً عن الطروحات المعيارية – المثالية "لدينا وضع يكون فيه الجانب الروسي على استعداد لاستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. وبناءً على ذلك، لدينا وضع أمني جيوسياسي جديد يجب التعامل معه" ([1]).

أيضاً، وضمن منظور التنافر الذي أثارته "السياسة الخارجية النسوية" والناجم عن التعارض ما بين الخطاب السياسي والسلوك الفعلي، يعتقد البعض من النقاد أنَّ الحكومة السويدية ليست نسوية بما يكفي في جميع المجالات. ففي تقرير صدر عام 2017، حمل عنوان (إلى أي حد السياسة الخارجية السويدية نسوية – How Feminist is Sweden's Foreign Policy) والذي نشره ائتلاف مكون من (62) منظمة غير حكومية ومنظمة نسائية تسمى (كونكورد –Concord)، أوضح أن صادرات الحكومة من الأسلحة إلى البلدان التي تنتهك حقوق المرأة وسياستها التقييدية بشأن لم شمل الأسرة للاجئين مستمرة، وهو ما يتعارض مع "السياسة الخارجية النسوية" للسويد ([2]).

أضف إلى ذلك، إن السويد تواصل تصدير الأسلحة إلى مناطق تشتهر بانتشار نزاعات مسلحة فيها ومناطق أخرى تُحرم فيها المرأة من أبسط حقوقها الإنسانية، كما تبيع السويد أيضاً الأسلحة إلى الدول الهشة وغير المستقرة حيث يكون خطر نشوب نزاع مكثف واضحاً مثل تايلاند. ومن بين الدول التي استقبلت صادرات معدات عسكرية من السويد في عام 2018 كانت (السعودية والإمارات والأردن والكويت والبحرين)، وبعض هذه الدول منخرطة في النزاع المسلح في اليمن، والذي أصبح أكبر أزمة إنسانية في العالم مع عواقب وخيمة على النساء والفتيات ([3]).

وتأكيداً لهذا الموقف، أفادت وكالة الأنباء السويدية (Tv4 Nyheterna)، في شهر آب 2019، أنه تم استخدام عدد من الأسلحة السويدية المختلفة من قبل دول التحالف العربي المنخرطة في الصراع اليمني، مثل الرادار ونظام المهمة (Erieye) التابع لشركة (Saab) السويدية، وصواريخ (IRIS-T و Meteor)، والمدافع وقاذفات القنابل المضادة للدبابات من شركة (Bofors) السويدية، فضلاً عن بيع شركة (Scania) السويدية سفن حربية ومحركات دبابات للسعودية، ما جعل المعايير المزدوجة التي تطغى على الممارسة العملية أكبر عيب في سياسة السويد الخارجية النسوية ([4]).

1 - Sweden boosts military spending, expands draft amid Russia tensions, *Reuters*, 15 October 2020, At: https://reut.rs/3Ccd0JO.

2 - Nathalie Rothschild, Four years on, Sweden remains committed to its feminist foreign policy, *Open Canada*, March 5, 2018, At: https://bit.ly/3nEyXeH

3 - Gabriella Irsten, How feminist is the Swedish feminist foreign policy?, *The Heinrich Böll Foundation* (the Green Political Foundation), August 28, 2019, At: https://bit.ly/3m9oubo

4 – Ibid.

إن ما تقدم اعلاه يبين أنَّ قيوداً شديدة على السياسة الخارجية من قبيل المصالح الواقعية وحقائق القوة التي تحكم العلاقات بين الدول، أخذت تدفع السويد بعيداً عن المعايير المثالية التي وضعتها بخصوص تعزيز وضع النساء في العالم وزيادة فرص تمثيلهن في مؤسسات صنع القرار. ففضلاً عن ميلها لتبني سياسة أمنية – دفاعية تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق تراكم القوة لحماية نفسها، باتت السويد أيضاً وبشكل جزئي طرفاً في صراعات دولية مثل حرب اليمن، بما يتضمنه هذا الصراع من تداعيات سلبية وإنتهاكات تمس حقوق النساء والأطفال بالدرجة الأولى. ومع ذلك، ما تزال السويد، مقارنة بباقي الدول الأوروبية، تحملاً قدراً عالياً من الطروحات المعيارية وتُبدي إلتصاقاً أكبر بسياستها النسوية رغم بعض مظاهر التناقض التي يُمكن ملاحظتها ما بين الخطاب والسلوك، والتي ربما تعُدها السويد إستثناءات محدودة تحت ضغط الظروف الداخلية والدولية.

الخاتمة والاستنتاجات.

بعد الإطلاع على إصول النظرية النسوية وفرضياتها الأساسية ودراسة حالة السياسة الخارجية النسوية للسويد، يمكن ان نخلُص إلى الاستنتاجات التالية:

1. تمثل النظرية النسوية تحولاً معرفياً في إطار النظريات الاكاديمية الخاصة بالعلاقات الدولية، وكان ظهورها بمثابة إضافة نوعية لحقل المعرفة كونها ركزت على العلاقة السببية بين دور المرأة وقضايا مهمة في السياسة الدولية مثل السلام والأمن والصراعات وأيضاً علاقة المرأة بالتنمية المستدامة.
2. تمكنت "النسوية" كنظرية من إحداث تحول ملحوظ في الثقافة المؤسسية والذي إنعكس على إجراء مراجعة وتغيير جزئي في هياكل صنع السياسة في الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، ما أتاح لها العمل عبر محفظة السياسة الخارجية لأن تسعى لتحقيق أهداف دولية تعزز من مكانة المرأة.
3. ركزت السياسة الخارجية النسوية على تحقيق أهداف محددة تتمثل في زيادة تعزيز مشاركة المرأة في هياكل صنع السياسة على المستوى الداخلي، لا سيما السياسات الامنية والخارجية، وزيادة نسبة تمثيلها في اللجان ذات الصلة بهذه السياسات، فضلاً عن سعيها لأن يكون العمل على تحقيق المساواة الجندرية في الخارج هدفاً مركزياً للسياسة الخارجية للدولة.
4. رغم أن "النسوية" حققت نجاحات لا تنكر على صعيد إحداث تغيير مؤسساتي في الدول المتقدمة وهو ما إنعكس على زيادة حصة النساء في مؤسسات صنع القرار والمؤسسات التشريعية، إلا أن هذا

النجاح لا يزال ضمن الحدود المقبولة (ذكورياً) ولم يصل الى مستوى الاهداف التي أعلنتها، أو أن تحقق النساء مشاركة بمقدار النصف في قضايا الأمن والدفاع وما يتصل بهما، فضلاً عن أن هذا النجاح يكاد يقتصر بشكل كبير على الدول الاوروبية بالدرجة الأولى.

5. تُمثل بنى النظام الدولي القائمة على القوة والمصلحة أكبر معوق أمام تنفيذ السياسة الخارجية النسوية، باعتبار أن النظام الدولي يتميز باحتوائه على وحدات دولية مختلفة ومتباينة التوجهات وليس بالضرورة أن تتطابق اهداف السياسة النسوية مع قيم وتقاليد هذه الدول.
6. إن إضطرار الدول التي تطبق سياسة خارجية نسوية، مثل السويد لأن تتعامل في بعض الأحيان "بواقعية" مع بنى النظام الدولي وتتماهى مع توجهات بعض الدول، مثلما يُفقد هذه السياسة غرضها الرمزي ويفضح عيوبها، فأنه يكشف في ذات الوقت عن مستوى التعقيد الذي يغلب على العلاقات الدولية والذي يجعل من تطبيق هذه السياسة مرتهن بظروف معينة وفي حالات محددة، ومن غير المحتمل أن تتحول إلى سياسة عامة لجميع الدول.
7. رغم أنَّ السويد، واجهت بعض التحديات والقيود في تطبيق السياسة الخارجية النسوية، إلا أنها تعد الدولة الأولى التي إتخذت من المقاربات "الجنسانية" و"النسوية" إسلوباً في تعاملاتها، وأن المشاكل التي واجهتها بما فيها وقوعها في تناقضات مثلما تُلقي الضوء على حجم التعقيد الذي قد يعيق الدول عن تحقيق أهدافها، كذلك تُبين ضيق المساحة المتاحة لتطبيق المعايير المثالية في إطار بيئة دولية تميل أكثر نحو تبني حقائق القوة والمصلحة، وهو ما ينعكس على قابلية تطبيق "النظرية النسوية" كمنهاج عمل في السياسة الخارجية.